أثر الاستقرار السياسي على التحول نحو التنوع الاقتصادي في ليبيا بين التحديات والفرص 2011م- 2025 م.

د. خالد إبراهيم أبورقيقة
أستاذ مشارك كلية الاقتصاد الخمس
iaborgiga@elmergib.edu.ly

أ. خيري جبريل محمد عثمان
محاضر كلية الاقتصاد الخمس
kjothman@elmergib.edu.ly

أ. علي الزوام محمد الساعدي.
باحث ورجل أعمال
alialssady83@gmail.com

الملخص :

يبحث هذا البحث في أثر الاستقرار السياسي على التحول نحو التنوع الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (2011-2025) يتناول الدراسة العلاقة الجدلية بين الاستقرار السياسي والتنوع الاقتصادي بوصفه شرطًا أساسيًا لتحقيق التنمية المستدامة وتجاوز الاقتصاد الريعي المعتمد على النفط تناول البحث التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية التي أعاقت تحقيق التنوع، مثل الانقسامات المؤسسية، النزاعات المسلحة، والتدخلات الخارجية، كما استعرض فرص الإصلاح السياسي، بناء المؤسسات، ودور المجتمع الدولي في دعم التحول الاقتصادي ، و تؤكد النتائج أن الاستقرار السياسي يعزز قدرة الدولة على تنفيذ سياسات اقتصادية رشيدة ويقلل اعتماد الاقتصاد على النفط، مع وجود فرص تنموية واعدة في قطاعات الزراعة والطاقة والسياحة. توصي الدراسة بحوار وطني شامل، إصلاح النظام الأمني، تشجيع الاستثمار في البدائل ، ودعم التعليم والتدريب المهني .

Abstract :

This study investigates the impact of political stability on the transition toward economic diversification in Libya during the period 2011–2025. It analyzes the complex relationship between political stability and diversification as a key foundation for achieving sustainable development and reducing dependence on the oil-based rentier economy. The research highlights major political, security, and economic obstacles—including institutional fragmentation, armed conflict, and foreign intervention—that have hindered diversification efforts. It also identifies opportunities for political reform, institution-building, and enhanced international support for economic transformation. The findings demonstrate that political stability strengthens the state's capacity to adopt effective economic policies, decreases reliance on oil revenues, and creates promising prospects in sectors such as agriculture, renewable energy, and tourism. The study concludes by recommending an inclusive national dialogue, comprehensive security sector reform, investment in alternative productive sectors, and the expansion of education and vocational training programs.

المقدمة

منذ اندلاع أحداث عام 2011، وجدت ليبيا نفسها أمام مشهد سياسي واقتصادي شديد التعقيد، اتسم باضطراب الاستقرار السياسي وتراجع فاعلية المؤسسات، وهو ما انعكس مباشرة على بنية الاقتصاد الوطني الذي ظل رهينًا للنفط في إطار اقتصاد ريعي هشّ، وفي ظل التحولات العاصفة التي شهدتها البلاد خلال الفترة الممتدة بين 2011م – 2025م برز سؤال محوري في حقل العلوم السياسية والاقتصاد السياسي : **إلى أي مدى يؤثر الاستقرار السياسي في إمكانية الانتقال نحو تنوع اقتصادي مستدام، قادر على إخراج ليبيا من أسر الاقتصاد الريعي، وتحصينها ضد تقلبات الأسواق والاضطرابات الداخلية؟**

يتطلب تناول هذا الإشكال البحث في ثلاثة مباحث مترابطة على المبحث الأول، تفرض الضرورة التوقف عند الإطار النظري والمفاهيمي للعلاقة بين الاستقرار السياسي والتنوع الاقتصادي، عبر تفكيك مفهوم الاستقرار السياسي ودوره في بناء الدولة، ومؤشرات تحققه من شرعية للنظام وفاعلية للمؤسسات وغياب للعنف كما يستدعي ذلك قراءة نقدية في الأدبيات المتعلقة بالاقتصاد الريعي ونظرية الدولة الريعية، في مقابل استراتيجيات التنوع الاقتصادي كشرط أساسي لتحقيق التنمية المستدامة.

أما عن المبحث الثاني، فإن دراسة الواقع الليبي منذ 2011 تكشف عن مجموعة من التحديات السياسية والأمنية التي أعاقت مسار الاستقرار، من أبرزها الانقسام المؤسساتي وتعدد الحكومات، وتفشي النزاعات المسلحة وهيمنة الميليشيات، فضلًا عن التدخلات الخارجية التي عمقت أزمة السيادة الوطنية، وعلى الصعيد الاقتصادي أدت هذه الهشاشة إلى تعطيل الاستثمارات المحلية والأجنبية، وتكريس التبعية المفرطة للنفط على حساب القطاعات الأخرى، ناهيك عن تفشي الفساد والبيروقراطية كعوائق بنيوية أمام أي محاولة إصلاحية.

أما المبحث الثالث، فيفتح المجال أمام التفكير في الفرص والآفاق المستقبلية التي يمكن أن تمثل نقطة تحول نحو تنويع اقتصادي واعد إذ يشكل الإصلاح السياسي وبناء مؤسسات قوية عبر الحوار الوطني والمصالحة ،وإصلاح القطاع الأمني، ركائز أساسية لإعادة إنتاج الاستقرار.

وإلى جانب ذلك، يبرز الدور الممكن للمجتمع الدولي في دعم هذا التحول اقتصاديًا، يمكن رسم سياسات واستراتيجيات ترتكز على تطوير قطاعات بديلة كالزراعة والسياحة والطاقة المتجددة، وإنشاء صندوق سيادي لإدارة عائدات النفط بما يضمن استدامتها للأجيال المقبلة، إضافة إلى تعزيز الشراكات الإقليمية والدولية كرافعة أساسية للتكامل الاقتصادي.

إن هذا البحث، عبر مقاربة تحليلية تجمع بين النظري والواقعي، يسعى إلى إبراز العلاقة الجدلية بين الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية في الحالة الليبية، محددًا التحديات والمعيقات من جهة، والفرص المتاحة للتحول نحو اقتصاد متنوع ومستدام من جهة أخرى، في أفق الإجابة على سؤال المستقبل: هل تستطيع ليبيا تحويل معادلة الاستقرار السياسي إلى بوابة للتنمية الاقتصادية؟

إشكالية البحث

تتمثل إشكالية البحث في التساؤل المركزي التالي:

1- إلى أي مدى يؤثر الاستقرار السياسي في ليبيا على عملية التحول نحو التنوع الاقتصادي خلال الفترة (2011–2025)، وما هي التحديات والفرص التي تحدد هذا المسار؟

ويتفرع عن هذا التساؤل المركزي عدة أسئلة فرعية:

1. ما مفهوم الاستقرار السياسي ودوره في بناء الدولة ودفع عجلة التنمية؟

2. كيف ساهم غياب الاستقرار السياسي في تكريس الاقتصاد الريعي في ليبيا؟
3. ما أبرز التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية التي أعاقت التنوع الاقتصادي في ليبيا منذ 2011؟
4. ما هي الفرص المتاحة أمام ليبيا للتحول نحو اقتصاد متنوع أكثر استدامة في ظل التحولات الإقليمية والدولية؟

فرضيات البحث

ينطلق البحث من الفرضيات الآتية:

1. الاستقرار السياسي يعد شرطًا أساسيًا لتحقيق التنوع الاقتصادي في ليبيا، لكنه ليس كافيًا دون وجود سياسات اقتصادية رشيدة.
2. غياب الاستقرار السياسي منذ 2011 ساهم في تكريس التبعية للنفط وإضعاف فرص الاستثمار في القطاعات البديلة.
3. استمرار الانقسام المؤسسي والتدخلات الخارجية يشكل عقبة رئيسية أمام بناء اقتصاد متنوع ومستدام.
4. نجاح ليبيا في تحقيق مصالحة وطنية وإصلاح مؤسساتها السياسية سيوفر بيئة مواتية للتحول الاقتصادي وتنمية قطاعات غير نفطية.

أهداف البحث

1. تحليل مفهوم الاستقرار السياسي ودوره في التنمية وبناء الدولة.
2. تشخيص التحديات والمعوقات السياسية والاقتصادية التي واجهتها ليبيا خلال الفترة (2011–2025).
3. استشراف الفرص المستقبلية للتحول نحو اقتصاد متنوع ومستدام في ليبيا.
4. تقديم مقترحات عملية لصانعي القرار لتعزيز الاستقرار السياسي وتبني سياسات تنموية شاملة.

أهمية البحث

تكمن أهمية هذا البحث في:

1- يساهم في إثراء الأدبيات حول العلاقة بين الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية، خاصة في الدول الريعية.

2- يوفر تحليلًا معمقًا للتجربة الليبية، بما يساعد صانعي القرار على صياغة استراتيجيات اقتصادية بديلة للنفط.

3- يفتح آفاقًا لتصور سياسات إصلاحية قادرة على ضمان استقرار سياسي وازدهار اقتصادي متوازن في ليبيا.

الدراسات السابقة

1- منصور، عبد الحكيم. (2018) ، التحديات الاقتصادية في ليبيا: من الاقتصاد الريعي إلى التنويع، مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة طرابلس.

عرضت الدراسة طبيعة الاقتصاد الريعي في ليبيا المعتمد كلياً على النفط، واستعرضت إمكانيات تطوير الزراعة والسياحة والصناعة كبدائل مستقبلية، وأكدت أن استمرار الاعتماد على النفط يضاعف هشاشة الاقتصاد. علاقتها ببحثنا أنها قريبة في الجانب الاقتصادي، حيث تحدد فرص التنويع لم تتناول أثر الاستقرار السياسي بشكل مباشر في إنجاح التنويع، وهو ما يعالجه بحثنا عبر الربط بين البعدين.

2- عاشور، سامي. (2019)، أثر الأوضاع الأمنية على مناخ الاستثمار في ليبيا، المجلة الليبية للدراسات الاستراتيجية.

تطرقت الدراسة إلى تأثير النزاعات المسلحة والانفلات الأمني على هروب الاستثمارات المحلية والأجنبية، مما أدى إلى ركود اقتصادي عام أبرزت أن ضعف الأمن يقوض أي محاولة للإصلاح الاقتصادي. علاقتها ببحثنا أنها تمثل بعداً أساسياً من مفهوم الاستقرار السياسي لم توضح كيف يؤثر المناخ الأمني على برامج التنويع الاقتصادي تحديداً، بل ركزت فقط على تراجع الاستثمار.

3- الفارسي، أم العز علي. (2020)، أثر الاقتصاد على الاستقرار السياسي في ليبيا: دراسة مقارنة مع مصر وتونس (2011–2017) ، مجلة جامعة بنغازي العلمية ، يونيو 2020.

تناولت الدراسة العلاقة العكسية بين التدهور الاقتصادي وضعف الاستقرار السياسي في ليبيا مقارنة بمصر وتونس، حيث ظهرت البطالة، و انخفاض مستويات المعيشة، وعجز الميزانيات ساهمت جميعها في تعميق حالة عدم الاستقرار، وأكدت أن تحسين الأداء الاقتصادي يشكل مدخلاً ضرورياً لتحقيق استقرار سياسي أكثر استدامة، واعتمدت الدراسة على منهج مقارن بين الدول الثلاث، مع رصد المؤشرات الاقتصادية والسياسية ،ولم تركز الدراسة على التنويع الاقتصادي كآلية للخروج من الاقتصاد الريعي، ولم تتناول الفترة الممتدة حتى 2025، وهو ما يسعى بحثنا لتغطيته من خلال ربط الاستقرار السياسي مباشرة ببرامج التنويع الاقتصادي في ليبيا.

4- Vandewalle, D. (2015), Libya's Political Economy in Times of Turmoil, Middle East Journal, 69(2), 185–200.

تتناولت الدراسة الأمريكية كيف أثرت الاضطرابات السياسية بعد 2011 على الاقتصاد الليبي، مع إبراز أن غياب الاستقرار أدى إلى توقف مؤسسات الدولة وانكماش فرص الاستثمار، حيث ركزت على البنية الريعية للاقتصاد الليبي وكيف قوضتها الفوضى السياسية، و علاقتها ببحثنا أنها تقدم خلفية نظرية عن العلاقة بين السياسة والاقتصاد في ليبيا لم تركز الدراسة على خيارات التنويع الاقتصادي أو على الفترة الزمنية الممتدة حتى 2025، وهو ما يجعل بحثنا أكثر شمولية.

5- Lacher, W. (2020). ,War and Fragmentation in Libya: The Political Economy of State Collapse. I.B. Tauris, London.

قدمت الدراسة البريطانية تحليلاً معمقاً لانهيار الاقتصاد الليبي نتيجة الانقسام السياسي والحروب الأهلية، موضحة كيف أدى ذلك إلى تشكل "اقتصاد حرب" قائم على التهريب والانقسام الجهوي، وبيّنت أن أي إصلاح اقتصادي يتطلب تسوية سياسية شاملة، وعلاقتها ببحثنا أنها تقارب مباشرة البعد السياسي-الاقتصادي.

لم تستكشف الدراسة إمكانات إعادة الإعمار والتنويع الاقتصادي في ليبيا مستقبلاً، بل ركزت على توصيف الانهيار، بينما بحثنا يركز على الفرص بجانب التحديات.

منهجية البحث

يعتمد البحث على:

1- المنهج الوصفي التحليلي : لتحليل المفاهيم الأساسية كالاستقرار السياسي والتنوع الاقتصادي.

2- المنهج التاريخي: لتتبع تطور الأوضاع السياسية والاقتصادية في ليبيا منذ 2011 وحتى 2025.

3- منهج دراسة الحالة: حيث تمثل ليبيا نموذجًا غنيًا لتحليل جدلية السياسة والاقتصاد في الدول الريعية.

مصطلحات البحث

1- الاستقرار السياسي: حالة من الشرعية والفاعلية المؤسساتية تتجسد في غياب النزاعات المسلحة واستقرار النظام السياسي.
2- التنوع الاقتصادي: عملية إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني بما يتيح تعدد مصادر الدخل بدل الاعتماد على النفط وحده.
3 - الاقتصاد الريعي: اقتصاد يعتمد على مورد طبيعي واحد (كالنفط) كمصدر رئيسي للعوائد دون تنويع.

حدود البحث

1. الحدود الزمنية : يغطي الفترة من 2011 (بداية مرحلة ما بعد الثورة) حتى 2025.
2. الحدود المكانية: يقتصر على الحالة الليبية باعتبارها نموذجًا لدولة ريعية في منطقة شمال إفريقيا.
3. الحدود الموضوعية : يركز على العلاقة بين الاستقرار السياسي والتنوع الاقتصادي، دون التعمق في كل تفاصيل الاقتصاد الكلي.

1. الإطار النظري والمفاهيمي للعلاقة بين الاستقرار السياسي والتنوع الاقتصادي .

1.1 مفهوم الاستقرار السياسي ودوره في بناء الدولة.

1.1.1 تعريف الاستقرار السياسي.

إن عرض مفهوم الاستقرار السياسي عبر عدة زوايا تعريفية لإدراك مفهومه العميق ،حيث يشير مفهوم الاستقرار من الناحية اللغوية إلى الثبات الرسوخ والتوازن (البلعبكي و البلعبكي، "د.ت.ن") وقد ذهب ابن منظور في معجمه لسان العرب إلى القول أن الاستقرار من الفعل استقر وهو من القر أي: القَرَارُ في المكان نقول فَرَرْتُ. أقرَّ فَرَارًا وقَرَرْتُ قُرُورًا (ابن المنظور، 1994).

ويقول الله عز وجل في سورة إبراهيم من الآية 26 : ﴿ وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةِ اجْتَثَّتْ مِن فَوْقِ الْأَرْضِ مَا لَهَا مِن قَرَارٍ﴾ أي: ما لها من ثبات يتجلى من التعريف اللغوي للاستقرار أنه يشير إلى الثبات والبقاء في أوضاع الأشياء .

أما اصطلاحا فيُقصد عموما في العلوم الاجتماعية بالاستقرار هو: ثبات الوضع الاجتماعي الذي لا يطرأ عليه تغيير فجائي أو جذري من داخل أو خارج المجتمع يفقده حالة الاستقرار التي كان عليها .

أما الاستقرار السياسي فهو: يشير إلى الجوانب المتعلقة بالممارسة السياسية التي تكون في حالة ثبات وعدم تغيير (محمد، 2013) ، ويُعرف الاستقرار السياسي باعتباره: "امتثال السلوك السياسي لمجموعة من القواعد المحددة سلفا والتي تكفل للنظام درجة معينة من القدرة على التنبؤ بأية نزاعات داخلية قد تحدث ومعالجتها في سياق هذه القواعد شريطة أن يكون هناك اعتراف من قبل مؤسسات النظام ولو بحد أدنى من المعارضة (سليمان، العدد 212592/ مارس 2009) فكفاءة النظام السياسي مرهونة بمدى قدرته على التنبؤ لاتخاذ إجراءات استباقية تفادياً لأي نزاع يؤثر على استقرار الدولة في ظل الاعتراف بالآخر المختلف .

أما هيرويتز ليون فقد حدد" الاستقرار باعتباره غياب العنف الاستقرار باعتباره بقاء الحكومة لفترة أطول مع ثباتها الاستقرار باعتباره وجود الشرعية الدستورية للنظام الاستقرار باعتباره غياب التغيير الهيكلي الاستقرار باعتباره سمة متعددة الأوجه" وهي عبارة عن مؤشرات لقياس الاستقرار السياسي في أي دولة. (Dowding, 2006)

ويُعَدّ الاستقرار السياسي أحد الركائز الأساسية في عملية بناء الدولة الحديثة، حيث يمثل الإطار الذي يضمن استمرارية عمل المؤسسات الرسمية، ويوفر البيئة الملائمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويُقصد بالاستقرار السياسي حالة التوازن والقدرة على إدارة الصراعات داخل النظام السياسي دون الانزلاق إلى

العنف أو الانهيار المؤسسي (politics & Lipset, 1960) يرتبط مفهوم الاستقرار السياسي بعدة أبعاد، من أبرزها:-

1- الشرعية السياسية، أي قبول المواطنين للنظام السياسي القائم.
2- كفاءة المؤسسات في إدارة الموارد العامة وتقديم الخدمات.
3- قدرة الدولة على ضبط الأمن، وتطبيق القانون.

إن غياب هذه العناصر يخلق حالة من الهشاشة المؤسسية التي قد تقود إلى عدم الاستقرار والفوضى (Huntington, 1968) ، أما في سياق بناء الدولة، فإن الاستقرار السياسي يمثل شرطًا لازمًا لتحقيق التنمية المستدامة. فهو يوفر بيئة آمنة لجذب الاستثمارات، ويسهّل صياغة وتنفيذ السياسات العامة طويلة المدى. كما أن وجود استقرار سياسي يقلل من تكلفة الصراعات الداخلية، مما يسمح بتوجيه الموارد نحو التعليم، الصحة، والبنية التحتية. (Fukuyama, 2004) إضافة إلى ذلك، فإن الاستقرار يسهم في ترسيخ الثقة بين المواطن والدولة، ويعزز الهوية الوطنية الجامعة، وهو ما يشكّل أساسًا متينًا لبناء دولة قوية وقادرة على الاستمرار(Rotberg, 2003) .

على الجانب الآخر، تشير الأدبيات إلى أن غياب الاستقرار السياسي يؤدي غالبًا إلى ضعف عملية بناء الدولة أو فشلها. فالدول التي تعاني من الانقلابات أو النزاعات المسلحة تواجه صعوبات في إقامة مؤسسات شرعية وفعّالة، كما أن التنمية الاقتصادية تصبح متعذرة في ظل بيئة غير مستقرة (Acemoglu & Robinson, 2012).

يمكن القول إن العلاقة بين الاستقرار السياسي وبناء الدولة علاقة تكاملية؛ إذ لا يمكن بناء دولة حديثة دون استقرار سياسي، كما أن بناء مؤسسات قوية وعادلة يرسّخ بدوره الاستقرار السياسي. ومن هنا، يظل تحقيق الاستقرار تحديًا استراتيجيًا للدول النامية والانتقالية على حد سواء.

1.1.2 مؤشرات الاستقرار السياسي

إن ليبيا انتقلت من انهيار مؤسسي بعد 2011م إلى تحسّن نسبي في شكل العنف بعد اتفاق 2020م، لكن هشاشة الشرعية وفاعلية الدولة وحكم القانون استمرت، في ظل اعتماد اقتصادي على العائدات النفطية يعيد إنتاج مخاطِر الاستقرار. (Freedom, 2024)

اتبعت الباحثان منهجية وصفية ـ تحليلية تراكمية: في تحديد ستة أبعاد مؤشراتية رئيسية، تتبّع المؤشرات الزمنية، والاعتماد على قواعد بيانات دولية وتقارير ميدانية: Freedom House (حريات)، World Bank WGI (حوكمة)، Fund for Peace / Fragile States Index (هشاشة)، V-Dem (مؤشرات ديمقراطية وتمثيلية)، تقارير UNSMIL (شأن ليبيا)، تقارير IMF (تقييم اقتصادي ومخاطر مالية)، EIA وبيانات NOC (إنتاج النفط)، وتقارير ميدانية إخبارية (إغلاق حقول / احتجاجات) أُفضّل الاعتماد على هذه المصادر لأنها تغطي أبعاداً حكمية وأمنية واقتصادية متقاطعة وتُحدِّث بياناتها سنوياً. والمؤشرات هي:- (databank.worldbank.org, 2024)

1- **الشرعية والتمثيل :** بعد 2011 ضعفت الثقة بالمؤسسات المركزية وبرزت ولاءات محلية وقبلية وعسكرية تقارير مرصد الحريات وتقييمات V-Dem تُظهر تراجعاً في درجات الحريات المدنية ، والمؤسسات التمثيلية مع تذبذب طفيف بعد 2020 لكنه لم يصل إلى مستويات شرعية دائمة تُمكّن الدولة

من ممارسة حكم شامل ومقبول وطنياً ضعف المسارات الانتخابية، والإصلاح الدستوري بقي عاملًا أساسياً في ضعف الشرعية.

2- **غياب العنف والأمن :** مؤشرات البنك الدولي (WGI) ومؤشرات هشاشة الدول توثّق تذبذباً في مستوى العنف. بينما تقلّ الاشتباكات المركزة بعد 2020، تستمر المجموعات المسلحة المحلية في السيطرة على مناطق واسعة وموارد استراتيجية، ما يجعل غياب العنف هشاً وقابلاً للانكسار في 2024م حصلت تعطيلات مهمة في الحقول النفطية نتيجة احتجاجات محلية/سياسية، مما يربط الأمن مباشرة بالاستقرار الاقتصادي.

3- **فاعلية المؤسسات وإدارة الموارد** : انقسام المؤسسات السيادية (بما في ذلك المصرف المركزي والمؤسسة الوطنية للنفط) أضعف قدرة الدولة على تقديم الخدمات والإدارة المالية، كما أظهرت تقارير IMF الحاجة لتنسيق أفضل بين السياسات المالية والنقدية وإدارة الإنفاق العمومي بعقلانية لتجنّب تقلبات مفرطة مرتبطة بالإيرادات النفطية. ضعف آليات الرقابة و الحوكمة يؤدي إلى إضعاف مصداقية أي برامج إصلاحية. (IMF.، 2024)

4- **حكم القانون وحقوق الإنسان :** تقارير الأمم المتحدة والمنظمات الحقوقية سجلت حالات اختطاف واعتقالات تعسفية وغياب آليات محاسبة فاعلة على مدى السنوات الماضية. ضعف استقلالية القضاء وتغلغل السلاح خارج الإطار الرسمي يعرقل آليات العدالة الانتقالية ويزيد احتمال الإفلات من العقاب، ما يقوّض إعادة الثقة بين المواطنين والمؤسسات. (United Nations Support Mission in Libya, 2020 -2024)

5- **التماسك الاجتماعي والاستقطاب:** الاستقطاب الجغرافي (شرق/غرب)، التنافس القبلي والمحاصيل غير المتوازنة في التوظيف وتوزيع العائدات عززت من ولاءات محلية وأضعفت الهوية الوطنية الجامعة. مثل هذه الفجوات تُسهم في خلق حوافز للانخراط في مجموعات مسلحة أو التظاهر واعتراض المنشآت الحيوية (حقول نفط، مرافق عامة

6- **المؤشرات الاقتصادية المرتبطة بالاستقرار:** يعتمد الاستقرار المالي بشكل كبير على إنتاج وتصدير النفط تقارير EIA وبيانات NOC تُظهر أن إنتاج النفط تعرّض لتذبذبات (إغلاقات / إعلانات قوة قاهرة) في 2024 مما أثر سريعاً على الإيرادات والميزانية ، والقدرة على تمويل الخدمات والرواتب — وهو عامل يُعيد إنتاج الشكوك حول الاستقرار السياسي تقييمات IMF 2024 تشدد على ضرورة إدارة الإنفاق العام ، وتنسيق السياسات المالية لخفض التعرض للصدمات النفطية. (Administration, 2024)

بين 2011م و2025م، تحركت ليبيا بين انهيار مؤسسي، فترات تحسّن مؤقت بعد 2020م ومرحلة جمود سياسي مؤسسي مع أزمات اقتصادية متكررة ،مؤشرات الاستقرار تبقى رهينة استعادة شرعية مؤسساتية حقيقية، توحيد إدارة الموارد، وقوة حكم قانونية تضمن المحاسبة والعدالة بدون هذه المكوّنات يبقى أي استقرار هشاً وقصيراً الأمد.

1.1.3 علاقة الاستقرار بعملية التنمية

بعد أن تناولنا مفهوم الاستقرار السياسي يمكن القول بأن التنمية هي : من أهم المفاهيم العالمية في القرن العشرين، حيث أطلق على عملية تأسيس نظم اقتصادية وسياسية متماسكة فيما يسمى "بعملية التنمية" وتبرز أهمية مفهوم التنمية في تعدد أبعاده ومستوياته، وتشابكه مع العديد من المفاهيم الأخرى.

(بانيى، 2017م) ، وسنتطرق فيما يلي إلى طبيعة العلاقة التي تربط الاستقرار السياسي بالتنمية السياسية من حيث الشرعية، والمشاركة والعدالة في توزيع الثروة، حيث تم التركيز على هذه العناصر الثلاثة نظراً لعلاقتها المباشرة بالاستقرار وعدم الاستقرار السياسي.

أ- علاقة الاستقرار السياسي بالشرعية

تُعدّ الشرعية السياسية أحد المرتكزات الأساسية لتحقيق الاستقرار السياسي في أي نظام حكم فبحسب "ماكس فيبر"، فإن النظام السياسي يواجه صعوبات كبيرة في إدارة الصراعات داخل المجتمع ما لم يستند إلى شرعية حقيقية تُمكّنه من تعزيز الاستقرار على المدى الطويل ورفع كفاءة أدائه الحكومي (ماكس، 1998)، فغياب الشرعية يضعف من قدرة الدولة على ضبط التغيرات الاجتماعية والسياسية، ويحدّ من قدرتها على الحفاظ على وحدة المجتمع واستمرارية النظام القائم.

ويقصد بالشرعية : رضا المجتمع عن النظام السياسي القائم، واعتقاد المواطنين بأن نمط توزيع الأدوار والمكاسب هو نمط عادل ويستحق الولاء (حمدان، 2017م) ، كما تُعرّف بأنها مدى تقبّل غالبية أفراد المجتمع للنظام السياسي وخضوعهم له طواعية لاقتناعهم بأنه يعمل لتحقيق المصلحة العامة وأهداف الجماعة (هيكل، 2014م) ، وتُعد الشرعية السياسية في جوهرها نتاجاً للتفاعل بين السلطة والمواطنين، إذ تقوم على القبول الطوعي بسلطة الدولة على أساس الثقة بقدرتها على التخطيط والتنفيذ الفعّال للسياسات العامة (عمر، 2019م) .

ومن هذا المنطلق، فإن الاستقرار السياسي يُعدّ شرطاً ضرورياً لترسيخ الشرعية ، سواء من حيث رضا المواطنين عن أداء الحكومة أو من حيث كفاءة المؤسسات في القيام بوظائفها فالتدهور في الاستقرار السياسي يؤدي بالضرورة إلى تآكل شرعية النظام السياسي، في حين أن الحفاظ على الاستقرار يمكّن السلطة من إعادة إنتاج شرعيتها وتأكيد وجودها ، ولهذا السبب، تسعى الأنظمة السياسية عادةً إلى تحقيق قدر من الاستقرار السياسي عبر تحسين صورتها أمام الرأي العام، من خلال تبني سياسات وبرامج تستجيب لتطلعات المواطنين وعندما تنجح في ذلك، تنشأ علاقة تبادلية قائمة على الرضا المتبادل بين النظام والمجتمع، وهو ما يُكسب النظام السياسي شرعية متجددة (David, 1965)

وبذلك يمكن القول إن الشرعية السياسية تمثل الأساس الحيوي لتحقيق الاستقرار السياسي ، إذ يرتكز هذا الأخير على رضا المواطنين وثقتهم في النظام القائم، وكلما تعززت شرعية الحكم، ازداد استقراره واستمراره.

ب / علاقة الاستقرار السياسي بالمشاركة السياسية:

تُعدّ المشاركة السياسية من الركائز الأساسية للحياة الديمقراطية، إذ يُقصد بها إشراك جميع أفراد المجتمع في العملية السياسية دون تمييز على أساس الانتماءات العرقية أو الدينية أو الاجتماعية، وتمكينهم من أداء دور فاعل في صنع القرار السياسي، فكلما اتسعت قاعدة المشاركة السياسية بين المواطنين، كان ذلك تعبيراً صادقاً عن عمق الممارسة الديمقراطية في المجتمع، لأن المشاركة تُتيح للسلطة فرصة التعرف على رغبات واتجاهات وآراء الأفراد، مما يجعلها شرطاً ضرورياً لتحقيق التنمية السياسية (الخليلي، فؤاد، 2018، صفحة 218).

ومن جهة أخرى، فإن التنمية السياسية تُعدّ تجسيداً لتفاعل المواطنين والدولة معاً، إذ تعبر عن عملية تحسين شاملة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، بما يعزز ارتباط الأفراد بمجتمعهم،

ويدفعهم إلى المشاركة الإيجابية في تحقيق التقدم والرقي الوطني. فالمواطن في الدولة الحديثة ليس مجرد تابع، بل شريك حقيقي في النظام السياسي، يؤدي واجباته ويساهم في دعم توجهات الدولة وتحقيق استقرارها الداخلي (النصراوي، صفحة 87).

وعليه، يتضح أن العلاقة بين المشاركة السياسية والتنمية هي علاقة تبادلية وتفاعلية، حيث تفتح التنمية المجال أمام توسيع فرص المشاركة في مختلف المستويات، مما يخلق حالة من الاستقرار السياسي والاجتماعي. وفي المقابل، تؤثر مشاركة الأفراد والمجتمع في القرارات السياسية على فعالية التنمية واستدامتها، بما يعزز العلاقة التفاعلية بين الحاكم والمحكوم، ويُرسّخ روح التعاون والسعي نحو تحقيق المصلحة العامة (الربيعي، 2020، صفحة 65).

وبذلك يمكن القول إن المشاركة السياسية تمثل المدخل الأساسي لتحقيق التنمية السياسية الذي يصل بنا إلي الاستقرار السياسي ، إذ لا يمكن بلوغ أهداف التنمية الشاملة دون مشاركة حقيقية وفعالة من مختلف فئات المجتمع وانتماءاتهم الفكرية والاجتماعية.

ج/ علاقة الاستقرار السياسي بالعدالة في توزيع الثروة:

يرتبط مبدأ العدالة في توزيع الثروة ارتباطاً وثيقاً بمستوى الاستقرار السياسي ، الذي يُقصد به حالة السلم المجتمعي وغياب العنف والصراعات السياسية. فحين تغيب العدالة الاجتماعية وتتزايد الفوارق الاقتصادية بين فئات المجتمع، تتولد لدى الأفراد مشاعر الحرمان النسبي، مما يؤدي إلى الإحباط والاضطهاد على المستوى الفردي، وإلى الغضب الجماعي والسخط العام على المستوى الاجتماعي، وهو ما قد يدفع باتجاه العنف السياسي وعدم الاستقرار داخل النظام السياسي. (العساف، 2017، صفحة 54)

وتُعد العدالة الاجتماعية الحالة التي تنتفي فيها مظاهر الظلم والاستغلال والحرمان من الثروة أو السلطة أو كليهما، وتختفي فيها الفوارق الطبقية غير المقبولة اجتماعياً بين الأفراد أو المناطق داخل الدولة في ظل هذه الحالة، يتمتع جميع المواطنين بحقوق متكافئة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، وتُتاح لهم فرص متساوية لتنمية قدراتهم والمشاركة الفاعلة في الحياة العامة، بما يعزز لتكافل الاجتماعي، ويدعم مسار النمو والاستقرار السياسي (الهاشمي، 2019، صفحة 102) ، ومع تطور مفهوم العدالة الاجتماعية، أصبح من الضروري النظر إليها من زاويتين مترابطتين:-

1- الجانب السياسي: الذي يؤكد على ضرورة ترسيخ الحق في المشاركة السياسية، وضمان الحريات العامة، ووجود مؤسسات ديمقراطية فاعلة مثل البرلمان والمجتمع المدني والقضاء المستقل والإعلام الحر.

2- الجانب الاقتصادي والاجتماعي: الذي يتعلق بمدى مشاركة المواطنين في العملية الإنتاجية، وما يترتب على ذلك من مساواة في الفرص والحقوق الاقتصادية، وحق الوصول إلى الخدمات والمعلومات دون تمييز، إضافة إلى ضرورة تبني سياسات إعادة توزيع الثروة وتمكين الفئات المحرومة لتحسين أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية (حمود، 2020، صفحة 76) ، من ثم، فإن الاستقرار السياسي يتوقف إلى حد كبير على قدرة النظام السياسي على إدارة الأزمات الداخلية والسيطرة عليها قبل تفاقمها، وعلى مدى التزامه بتحقيق الإصلاح والعدالة الاجتماعية بما يضمن توازناً بين الحاجات الاقتصادية والحقوق السياسية للمواطنين (عبد الرحمن، 2021، صفحة 21)

1.2 مفهوم الاقتصاد الريعي وخصائصه

1.2.1 مفهوم الاقتصاد الريعي

ترتبط جذور ظاهرة "الاقتصاد الريعي" بالبدايات التاريخية للقرن السادس عشر، حينما اكتسبت إسبانيا ثروات هائلة نتيجة تدفّق كميات ضخمة من الذهب والفضّة من مستعمراتها في أمريكا الجنوبية، وهو ما غيّر موازين القوى الاقتصادية والسياسية في أوروبا آنذاك ، وقد اعتبر بعض الاقتصاديين، مثل جون مينارد كينز، أنّ تلك المرحلة كانت بمثابة ولادة للرأسمالية الحديثة، إذ مثّل تدفّق الثروات الخارجية أكبر عملية تراكم رأسمالي منفردة حتى ذلك الحين.
(Smith, (1776/1976))

وفي النصف الثاني من القرن العشرين، شهدت دول مثل المكسيك وأذربيجان ونيجيريا مظاهر الاقتصاد الريعي نتيجة اكتشاف النفط والغاز في أراضيها، كما برزت هذه الظاهرة في عدد من الاقتصادات العربية النفطية، ولا سيما في الخليج العربي وليبيا والجزائر، حيث أصبحت الإيرادات الريعية هي المكوّن الأساسي للناتج المحلي الإجمالي (كاظم، 2013).

يُعرّف الاقتصاد الريعي: بأنه الاقتصاد الذي يستمدّ الجزء الأكبر من دخله من موارد أو تحويلات خارجية، لا من نشاط إنتاجي داخلي واسع النطاق ، ويمتد المفهوم ليشمل الدول التي تعتمد على صادرات النفط والمعادن أو حتى على مصادر غير إنتاجية كالمعونات والمساعدات والتحويلات الخارجية (Ross, 2001).

وقدّم الاقتصادي "حازم الببلاوي" تعريفًا محوريًا للاقتصاد الريعي باعتباره : ((**الاقتصاد الذي يعتمد الجزء الأكبر من مداخيله على عوائد خارجية مدفوعة من قبل فاعلين أجانب، شريطة أن تؤول هذه العوائد إلى الدولة مباشرة**)) (Beblawi, 1987) ، ومن هذا المفهوم، يمكن استخلاص عدد من الخصائص الرئيسة للاقتصاد الريعي، وهي:-

1- **منشأ الريع خارجي:** بالنسبة إلى الاقتصاد المحلي، حيث إنّ الريع الداخلي لا يُعتبر إنتاجًا جديدًا بل مجرد تحويلات مالية.

2- **قلة المشاركين في توليد الريع:** مثل العاملين في قطاع النفط والغاز، بينما تقتصر مشاركة الأغلبية على توزيع الريع أو الاستفادة منه.

3- **هيمنة الريع على الدخل القومي:** بحيث يكون المصدر الرئيس لا الوحيد للدخل الوطني.

4- **توجّه الريع مباشرة إلى الدولة :** لتتولى بدورها توزيعه أو إنفاقه على المجتمع والقطاعات الاقتصادية (Luciani, 1990)

ويرى بعض الباحثين أن الاقتصاد الريعي لا يمكن فصله عن الدولة الريعية، إذ تمثّل الدولة وسيطًا رئيسيًا بين القطاع المنتج للريع والقطاعات الاقتصادية الأخرى، فتؤول العوائد إلى الدولة أولاً ثم تُعاد توزيعها عبر الإنفاق العام (عبدالفضيل، 1985)

أما الاقتصادي الفرنسي "ميشيل شاتيلوس"، فيرى أن : الاقتصاد الريعي يُعدّ مثالًا على ما يسميه "الاقتصاد التداولي"، حيث تتنافس الفئات الاجتماعية والسلطات على السيطرة على الريع، ويصبح النشاط الاقتصادي وسيلة لتداول الدخل أكثر منه وسيلة إنتاج حقيقي

من خلال مراجعة المفاهيم المختلفة للاقتصاد الريعي، يظهر أن هناك لبسًا بين مفهومي "الدولة الريعية" و"الاقتصاد الريعي"، فالنقاش يتمحور حول نسبة السكان المشاركين في توليد الريع الخارجي، فإذا شارك عدد كبير من المواطنين في توليد الريع، كما في الدول السياحية أو التي تعتمد على التحويلات، فإننا أمام اقتصاد ريعي لا دولة ريعية، لأن العوائد لا تؤول مباشرة إلى الدولة (الشيمي، 2012) بينما يؤكد "الببلاوي" أن الدولة تُعتبر ريعية فقط حين تحصل على الريع الخارجي وتتحكم في توزيعه، لا عندما يتولد عبر مشاركة سكانية واسعة .

ويضيف "لوتشياني" أن الاقتصاد الريعي : يرتبط بالدولة الريعية فقط عندما تكون العوائد الخارجية موجّهة إلى خزينة الدولة، بينما لا تُعدّ التحويلات الفردية ريعًا للدولة بل للأفراد وبذلك يتقاطع الاقتصاد الريعي مع الدولة الريعية في الاعتماد على الإيرادات الخارجية، ولكنهما يختلفان في درجة مشاركة السكان في توليد هذه الإيرادات، ففي الاقتصادات النفطية يشارك عدد محدود من العاملين وتؤول العوائد للدولة أولاً، أما في الاقتصادات السياحية فتكون المشاركة أوسع.

وعليه، فإن الاقتصاد الريعي ليس بالضرورة مولّدًا للدولة الريعية، لكنه غالبًا ((نتاجٌ لها))؛ أي أنه نتيجة لا سبب، ويُعتبر نظامًا فرعيًا من بنية الدولة الريعية (الشيمي، 2012) ، ومع مرور الوقت يمكن أن تتحول الاقتصادات الريعية إلى اقتصادات أكثر تنوعًا من خلال تبني سياسات لتوسيع القاعدة الإنتاجية وزيادة مساهمة القطاعات الصناعية والزراعية في الناتج المحلي (Mahdavy, 1970).

1.2.2 خصائص الاقتصادات الريعية للاقتصادات الريعية سمات وخصائص تميزها بوضوح، وخاصة في الدول الاستخراجية المنتجة للنفط والغاز، وتتضمن هذه الخصائص :الاعتماد على مورد طبيعي رئيسي واحد: أبرز صفات الاقتصاد الريعي هي الاعتماد الاقتصادي الكلي أو الجزئي على مورد طبيعي واحد، غالباً ما يكون النفط أو الغاز. وتختلف دول الريع فيما بينها بدرجة اعتمادها على هذه الموارد، فبعضها يعتمد اعتمادًا حادًا عليها - كما الحال مع الدول النفطية التي تعتمد إيراداتها وموازناتها بشكل رئيسي على عائدات النفط والغاز. ويؤدي هذا الاعتماد الحاد إلى تعرض تلك الدول لانعدام الاستقرار الاقتصادي بسبب تقلبات أسعار الصادرات، مما ينعكس سلباً على نمو الاقتصاد، مستويات الاستثمار، والتضخم. (Luciani, 1990)

1.2.3 مفهوم التنوع الاقتصادي وأنواعه ،وأهدافه ، وأهميته في التنمية المستدامة.

أ / مفهوم التنوع الاقتصادي:

عرفوا التنوع أو التنويع الاقتصادي بأنه سياسة تنموية تهدف إلى الحد من المخاطر الاقتصادية، وزيادة القيمة المضافة، وتحسين مستوى الدخل. كما ينظر إليه على أنه عملية تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، وتنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، وتنويع الأسواق الخارجية، ما يؤدي إلى تقليل الاعتماد على عدد محدود من السلع المصدرة التي تتقلب أسعارها وحجمها أو تخضع لانخفاض مستمر. (الدليمي، 2020)

يُعرَّف التنوع الاقتصادي أيضًا على أنه الرغبة في تحقيق عدد أكبر من مصادر الدخل الرئيسية، ما يسهم في تعزيز القدرات الحقيقية للاقتصاد. ويتم ذلك من خلال محاولات لرفع القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة، والاهتمام بتطوير عدد من القطاعات تدريجيًا لتكون بدائل يمكن أن تحل محل المورد الوحيد، خاصةً في الدول الريعية (القرعان، 2013).

كما يُنظر إلى التنوع الاقتصادي على أنه عملية تتضمن تحول الدولة من الاعتماد على نشاط اقتصادي واحد، مثل النفط، إلى دولة تتسم بتعدد مصادر الدخل نتيجة زيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي (الشنقيطي، 2018)

ويتضح مما سبق أن التنوع الاقتصادي يتمثل في مجموعة من السياسات التي تهدف إلى إيجاد اقتصاد يعتمد في نموه ودخله على قطاعات متنوعة وبنسب مختلفة، ما يتطلب بناء قاعدة إنتاجية

واسعة وتنويع القطاعات الإنتاجية، لتحقيق نوع من الاستقرار النسبي والدائم في مصادر الدخل. (الشنقيطي، 2018) .

ب/ أنواع التنوع الاقتصادي:

هناك نوعان أساسيان من التنوع الاقتصادي هما :- (لزعر، 2014)

1- التنويع الأفقي: فهو توزيع الاستثمار على أدوات مختلفة من نفس الفئة، وذلك من خلال خلق فرص لإنتاج منتجات جديدة في القطاع ذاته. على سبيل المثال، قيام شركة تصنيع الأجهزة الإلكترونية بالتوسع إلى إنتاج أنواع جديدة من الهواتف الذكية والحواسيب المحمولة، ضمن نفس القطاع الصناعي.

2- التنويع الرأسي: في توزيع الاستثمار على قطاعات متنوعة، كالزراعة والصناعة والخدمات، بهدف زيادة القيمة المضافة من خلال تعزيز الروابط الأمامية والخلفية بين هذه القطاعات، بحيث تكون مخرجات أحد القطاعات مدخلات لقطاعات أخرى. مثال ذلك قيام شركة زراعية بالتوسع إلى قطاعي التصنيع الغذائي والتجارة، لتحقيق القيمة المضافة والاستفادة من مخرجات كل قطاع.

ج/ أهداف التنوع الاقتصادي:

يُعدّ التنويع الاقتصادي أحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، إذ يسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاستراتيجية التي تعزز من مرونة الاقتصاد الوطني وقدرته على مواجهة التحديات المختلفة. ومن أبرز هذه الأهداف ما يلي:- (الشمري، 2020)

1. رفع معدلات النمو الاقتصادي: من خلال توجيه الاستثمارات نحو عدد متنوع من القطاعات الإنتاجية، بما يضمن تحقيق توازن في النشاط الاقتصادي.
2. الحد من المخاطر الاقتصادية: الناتجة عن الاعتماد المفرط على قطاع أو منتج واحد، وذلك عبر توزيع مصادر الدخل القومي على أكثر من مجال.
3. تقليل تقلبات الإيرادات الخارجية: من خلال تنويع الصادرات وعدم الاعتماد على سلعة واحدة، مما يحد من تأثير انخفاض أسعارها في الأسواق العالمية على تمويل التنمية.
4. تعزيز التبادل التجاري الدولي : عبر توزيع مخاطر تقلب الأسعار على مجموعة واسعة من السلع والخدمات، بدلاً من التركّز في عدد محدود منها.
5. تعميق الترابط بين القطاعات الإنتاجية : من خلال زيادة العلاقات التشابكية الأفقية والرأسية، بحيث تُستخدم مخرجات بعض القطاعات كمدخلات لأخرى، مما يرفع القيمة المضافة داخل الاقتصاد الوطني.
6. خلق فرص عمل جديدة : تسهم في زيادة دخول عناصر الإنتاج، وتؤدي إلى نمو القيمة المضافة المتولدة على المستويين القطاعي والمحلي.
7. تمكين القطاع الخاص : من أداء دور أكثر فاعلية في عملية التنمية الاقتصادية، مع تقليص الاعتماد على الدور الحكومي المباشر في النشاط الاقتصادي.
8. تعزيز مسار التنمية المستدامة: عبر استقرار معدلات النمو الاقتصادي على المدى الطويل، وتحقيق توازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية.

د/ أهمية التنوع الاقتصادي:

تكمن أهمية التنويع الاقتصادي في جانبين رئيسيين هما:-

الأول : بناء اقتصاد مستدام يخدم الأجيال الحالية والمستقبلية، بعيداً عن الاعتماد على النفط، مع تشجيع دور القطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية.

أما الثاني: تحقيق تنمية اقتصادية متوازنة إقليمياً واجتماعياً، مما يعود بالنفع على المجتمع بأكمله.

فالدول دائماً ما تسعى إلى الاستقرار الاقتصادي كغاية أساسية، من خلال تبني سياسات تنموية وخطط اقتصادية مدروسة، ومع ذلك، لا يأتي هذا الاستقرار تلقائياً بل يتطلب تطبيق مجموعة من السياسات والأدوات الملائمة لتحقيقه. (بازينة، ب. ي.، & غسان، ي.، 2021)

يلعب التنويع الاقتصادي دوراً حاسماً في تعزيز هذا الاستقرار، إذ يُعد خياراً ضرورياً؛ فحتى لو لم يرفع من معدلات النمو، فإنه يقلل من تقلباتها، وبالتالي يحد من تقلبات الاستهلاك، مما يضمن استقراراً اقتصادياً للدول، خاصة تلك التي يتركز إنتاجها في قطاع أو قطاعين قليلين، مما يعرضها للصدمات الخارجية، كما تؤكد الأدبيات الاقتصادية أن التنويع يُمكن اعتباره أداة فعالة لتحقيق الأهداف الاقتصادية مثل الاستقرار والنمو، حيث أثبتت الدراسات أنه يعزز من استقرار الاقتصاد، ويرفع من قدرته على الانتعاش والتوسع، مما يبرز التأثير الإيجابي للتنويع على النمو الاقتصادي، ولهذا، تعمل الدول على توسيع قاعدتها الإنتاجية لضمان استمراريتها على المدى الطويل. (بازينة، ب. ي.، & غسان، ي.، 2021)

2. تحديات الواقع السياسي والأمني والاقتصادي في ليبيا (2011–2025).

2.1 التحديات السياسية والأمنية وأثرها على الاستقرار في ليبيا.

2.1.1 الانقسام المؤسساتي وتعدد الحكومات.

يُعدّ "الانقسام المؤسسي" من أبرز الإشكاليات التي واجهت الدولة الليبية عقب عام 2014م، إذ تعمّق هذا الانقسام إثر "التحولات السياسية" التي رافقت انتخابات مجلس النواب في يونيو/حزيران 2014م، وما تلاها من إصرار المؤتمر الوطني العام – المنبثق عن انتخابات يوليو/تموز 2012 – على الاستمرار في ممارسة صلاحياته التشريعية دون تسليم السلطة إلى المجلس المنتخب.

وقد تجسدت ملامح الانقسام بوضوح مع انتقال مجلس النواب إلى مدينة طبرق ومباشرته مهامه من هناك، حيث عقد أولى جلساته في 4 أغسطس/آب 2014، وشكّل الحكومة المؤقتة برئاسة "عبد الله الثني" في مدينة البيضاء، وفي المقابل، واصل المؤتمر الوطني العام عمله في طرابلس، مُشكّلًا حكومة موازية عُرفت باسم حكومة الإنقاذ الوطني، برئاسة "عمر الحاسي" في أبريل/نيسان 2014، ثم "خليفة الغويل" في أبريل/نيسان 2015، واستمرت هذه الحكومة حتى توقيع "اتفاق الصخيرات السياسي" في ديسمبر/كانون الأول 2015م الذي أفضى إلى تشكيل حكومة الوفاق الوطني .

ورغم أن اتفاق الصخيرات كان يُفترض أن يضع حدًّا للأزمة، إلا أنه، في الواقع، عمّق الانقسام السياسي بدلًا من رأب الصدع، إذ أسهم في إعادة تشكيل الصراع الداخلي بدلاً من تسويته فبعد أن كان المشهد السياسي قبل الاتفاق منقسمًا بين برلمانين متنافسين وحكومتين متوازيتين ، أصبح الانقسام يتمحور حول مؤيدي الاتفاق ومعارضيه ، مع إعادة اصطفاف الفاعلين السياسيين

والعسكريين ضمن معسكرين جديدين، كلاهما يضم منشقين عن الطرفين السابقين، ويعتمد بدرجات مختلفة على القوة المسلحة لتعزيز موقفه السياسي. (قاسم، 2019)

وقد امتدت آثار الانقسام إلى المؤسسة القضائية، فأضعفت أداءها وهددت استقلاليتها، كما طالت الهيئات والمؤسسات العامة التي بدت ظاهريًا موحدة لكنها عمليًا منقسمة وظيفيًا وإداريًا، مثل مصلحة الضرائب وهيئة تشجيع الاستثمار وشؤون الخصخصة، كما أدى الانقسام إلى تشكيل مجالس إدارة موازية وخلق وزارات مناظرة في كل من الحكومتين المتنافستين في طرابلس والبيضاء ، ما عمّق حالة الازدواج المؤسسي. (الاتفاق السياسي الليبي، 2015)

إنّ البُنى الحاكمة التي تبلورت بعد 2014م عانت من أزمة شرعية متبادلة وغياب الثقة المتبادل، الأمر الذي فاقم حدة الصراع السياسي والعسكري، وأدى إلى ترسيخ الانقسام المؤسسي وتوسيع نطاق أزماته، وقد انعكس ذلك في جملة من المظاهر السلبية، أبرزها: (الحاسي، 2020)

1) انقسام المؤسسات السيادية، وعلى رأسها مصرف ليبيا المركزي الذي أصبح له مقران أحدهما في الشرق والآخر في الغرب، إضافة إلى انقسام البلديات وبعض وحدات الحكم المحلي في ولائها المؤسسي؛
2) التضخم الوظيفي وتعدد التعيينات، خاصة في السلكين الدبلوماسي والإداري، في إطار صراع النفوذ والسيطرة على الموارد والمؤسسات؛
3) تفشي الفساد الإداري والمالي في مختلف أجهزة الدولة، شرقًا وغربًا، كنتيجة مباشرة لغياب الرقابة وتضارب الشرعيات.

يمكن القول : إن "الانقسام المؤسسي في ليبيا" لم يكن مجرد انعكاس للأزمة السياسية، بل تحول إلى "عامل بنيوي مكرّس للأزمة ذاتها"، إذ أعاد إنتاجها في مستويات الحكم كافة، وكرّس ازدواجية السلطة والشرعية في مؤسسات الدولة الليبية.

أسهم الانقسام المؤسسي في ليبيا في إضعاف الأداء الحكومي وتراجع فاعلية السياسات العامة، ما انعكس بشكل مباشر على قدرة مؤسسات الدولة على تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين فقد أدى هذا الوضع إلى تفشي مظاهر التسيب الإداري والمالي داخل الأجهزة الحكومية، وتدهور مستوى الخدمات العامة، وتعطل العديد من المرافق الحيوية التي تمس حياة المواطنين اليومية.

وفي ضوء هذا الواقع، تبرز أمام أي حكومة وحدة وطنية مستقبلية جملة من التحديات المعقدة، يأتي في مقدمتها إعادة توحيد ودمج المؤسسات المنقسمة التي نشأت خلال فترة الصراع السياسي، وإصلاح البُنى التنظيمية والإدارية التي تضررت جراء سنوات من الازدواج المؤسسي.

وعلى الرغم من صعوبة تحقيق هذه الأهداف في ظل استمرار التوترات السياسية والعسكرية، خصوصاً بعد الهجوم على العاصمة طرابلس في أبريل/نيسان 2019م ، إلا أنه يمكن طرح عدد من الإجراءات والتدابير العملية التي من شأنها الحد من تفاقم الانقسام المؤسسي والحفاظ على ما تبقى من تماسك مؤسسات الدولة، ومن أبرز هذه التدابير:

1) تبنّي تسوية سياسية شاملة تُنهي حالة الانقسام وتعيد بناء الشرعية على أسس توافقية، بما يضمن تجاوز حالة الازدواج في مراكز القرار السياسي والإداري؛

2) تعزيز ودعم المؤسسات التي ما زالت محافظة على وحدتها الهيكلية رغم الانقسام، مثل مصلحة الجوازات، ومصلحة الأحوال المدنية، ومصلحة الجمارك، لما تمثله من ركيزة أساسية لاستمرار الخدمات السيادية؛
3) تشجيع التعاون والتنسيق بين الإدارات الوسطى في مؤسسات الدولة المختلفة، لما لذلك من دور محوري في تقليص آثار الانقسام العمودي في المستويات العليا للحكم؛
4) تفعيل دور وحدات الإدارة المحلية وتمكينها إداريًا وماليًا، بما يضمن تحسين مستوى الخدمات العامة وإيصالها إلى المواطنين في مختلف المناطق، بعيدًا عن الاستقطاب السياسي و المناطقي.

إنّ إعادة بناء الدولة الليبية تتطلب معالجة جذرية للانقسام المؤسسي بوصفه أحد أخطر مظاهر الأزمة السياسية ، وذلك من خلال الجمع بين الإصلاح الإداري والسياسي في إطار مشروع وطني جامع يعيد للدولة تماسكها ووحدتها الوظيفية والمؤسسية.

2.1.2 مسارات بناء الدولة وإصلاح المنظومة الأمنية

تُعدّ منظومة الأمن الوطني الركيزة الأساسية لأي مشروع لبناء الدولة، إذ تشكل الإطار الضامن لتحقيق التطور السياسي والاقتصادي ومن ثمّ، فإن غياب سلطة مركزية قادرة على تنظيم واستخدام القوة وفق أسس قانونية ومؤسسية يفتح المجال لتعدد مراكز القرار الأمني ويُضعف من فعالية مؤسسات الدولة في أداء مهامها (Wardak، 2004)، وفي الحالة الليبية تَمثّل التحدي الأكبر منذ عام 2011م في كيفية استعادة هذه السلطة المؤسسية ضمن بيئة تتسم بتعدد الفاعلين وتباين الولاءات السياسية والمجتمعية.

لقد أُطلقت عدة مبادرات لإعادة بناء الدولة الليبية، بدءاً من تأسيس المجلس الوطني الانتقالي، مرورًا بالمؤتمر الوطني العام، وصولًا إلى اتفاق الصخيرات في ديسمبر 2015م الذي سعى لتوحيد البُنى السياسية والعسكرية تحت مظلة حكومة الوفاق الوطني (Blanchard, C. M, 2016) غير أن الواقع أظهر أن هذه الجهود واجهت صعوبات معقدة ناجمة عن استمرار (("الانقسام المؤسسي" الذي تطرقنا فيه في المحور الأول من هذا المطلب))، وتعدد القوى الأمنية المحلية، مما حال دون تحقيق الاستقرار المنشود.

إن الإصلاح الأمني في ليبيا لا يمكن اختزاله في إجراءات فنية كإعادة هيكلة الأجهزة الأمنية أو دمج القوى المسلحة فحسب، بل يتطلب مقاربة شاملة تعيد بناء الثقة بين المكونات الوطنية، وتُعزز مفهوم الأمن الجماعي القائم على الشراكة لا الإقصاء فاستدامة الأمن ترتبط بقدرة الدولة على إدارة التنوع الاجتماعي والسياسي بشكل توافقي يضمن مشاركة مختلف الأطراف في صياغة مستقبل البلاد ضمن إطار وطني جامع (Lecher, 2015).

وفي هذا السياق، يظهر بوضوح أن الوضع الأمني الراهن قد ألقى بظلاله على الأداء الاقتصادي، حيث أدت بعض الحوادث الأمنية المتكررة التي طالت بعثات دبلوماسية وشخصيات أجنبية في مدن مثل بنغازي وطرابلس، إلى زيادة حذر المجتمع الدولي والشركات الأجنبية من الانخراط في السوق الليبية، وقد انعكس ذلك على مناخ الاستثمار وعمليات إعادة الإعمار، وهو ما حال دون استئناف النشاط الاقتصادي بصورة منتظمة.

تشير تحليلات "غازيني" (Gazzini, 2013) من مجموعة الأزمات الدولية إلى أن الاعتداءات ضد البعثات الأجنبية تُعد من أبرز العوامل التي حدّت من عودة الشركات النفطية

والاستثمارية للعمل في ليبيا، معتبرة أن تلك الحوادث ساهمت في خلق تصور دولي غير مستقر عن البيئة الأمنية في البلاد، كما أكدت الموفدة الفرنسية "هيلين كونوي موريه" (Conway، 2014) أن مسألة الأمن تمثل الهاجس الرئيسي لدى الشركات الأوروبية الراغبة في الاستثمار، حيث ترى أن الصورة المتداولة عن ليبيا في الإعلام الدولي ما زالت تعيق الحضور الاقتصادي الخارجي.

وترى بعض الدراسات (International Crisis Group، 2015) (European Council on Foreign Relations, 2017)أن هذه التطورات لا تُفسر فقط بعوامل أمنية داخلية، بل تعكس أيضاً تشابك المصالح الإقليمية والدولية في الملف الليبي، وهذا ستنطرق له في المحور الثالث من هذا المطلب مما يجعل من الاستقرار الأمني شرطاً مسبقاً لعودة النشاط الاقتصادي والاستثماري بصورة طبيعية.

ويرى عدد من الباحثين أن استمرار هذا الوضع المعقد يستدعي تسوية سياسية شاملة تُعيد تعريف الشرعية الوطنية بطريقة توافقية، وتضمن دمج جميع القوى الفاعلة في مؤسسات الدولة وفق مقاربة متدرجة ومتوازنة فالمسار الأمني، من منظور استراتيجي، لا ينفصل عن المسار الاقتصادي والسياسي، بل يمثل شرطاً ضرورياً لتحقيق التنمية والاستقرار طويل الأمد (Persson, 2012) و(Weber, 2008) .

من هذا المنطلق، يمكن القول: إن التحدي الأمني في ليبيا يحمل أبعاداً سياسية واقتصادية متداخلة، إذ لا يمكن فصل ظاهرة انتشار القوى المسلحة عن طبيعة المرحلة الانتقالية وتعقيداتها.

إن تحقيق الاستقرار يتطلب رؤية وطنية تتجاوز منطق الصراع نحو منطق التوافق، تُعيد الثقة في مؤسسات الدولة، وتفتح المجال أمام إعادة بناء الاقتصاد ضمن بيئة آمنة ومستقرة تعزز سيادة القانون وتحترم التنوع المجتمعي والسياسي في آنٍ واحد.

2.1.3 التدخلات الخارجية وانعكاسها على السيادة الوطنية.

تمثل الأزمة الليبية نموذجًا معقدًا لتفاعل العوامل الداخلية والخارجية في تشكيل مسار دولة ما بعد النزاع، إذ لا يمكن تجاهل الأثر العميق للتدخلات الإقليمية والدولية في تأجيج الصراعات الداخلية وإضعاف مؤسسات الدولة الليبية. فقد أسهمت التدخلات الخارجية، سواء عبر التمويل أو التسليح أو الدعم السياسي لأطراف معينة دون غيرها، في ترسيخ الانقسامات القبلية والمناطقية، مما جعل من ليبيا ساحة لتقاطع المصالح الدولية والإقليمية. (الدروبي، 2021)

تُعد هذه التدخلات أحد أبرز العوامل المؤثرة في مسار الأزمة الليبية وفي أداء بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، إذ أشار تقرير الأمين العام للأمم المتحدة (2013) إلى أن تضارب المصالح بين القوى الإقليمية والدولية يُعدّ من أهم المعوقات التي واجهت المؤسسات الانتقالية وأثّرت سلبًا على فعالية البعثة الأممية، مما أبطأ عملية الانتقال الديمقراطي وأضعف جهود المصالحة الوطنية (United Nations، 2013) .

لقد أسهمت القوى الخارجية في تصعيد الصراع من خلال اصطفافها خلف تيارات سياسية متباينة، إذ دعمت بعض الدول المحسوبة على التيار الليبرالي أطرافًا مناهضة للفصائل ذات التوجه الإسلامي، في حين اتجهت قوى أخرى، كقطر وتركيا، إلى دعم التيارات الإسلامية تحت مبرر دعم الشرعية السياسية ، وقد تجلى هذا الانقسام في التنافس بين المحور القطري–التركي من جهة، والمحور المصري–الإماراتي من جهة أخرى، وهو ما انعكس في المشهد السياسي الليبي في صورة صراعات متداخلة أثّرت على الأمن الوطني ووحدة القرار السياسي أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، فقد اتسم موقفها من الأزمة الليبية بالبراغماتية، إذ ركّزت واشنطن

على تحقيق مصالح اقتصادية واستراتيجية تتعلق بأمن الطاقة واحتواء النفوذ الروسي في شمال إفريقيا، أكثر من اهتمامها ببناء مؤسسات الدولة الليبية الجديدة أو دعم قدراتها الأمنية والعسكرية، ورغم تقديمها دعمًا محدودًا للأمم المتحدة، فإن ترددها في توفير المساعدة الأمنية للسلطات الانتقالية انعكس سلبًا على جهود الاستقرار وإعادة الإعمار من جهة أخرى، اتسم الموقف الفرنسي بالتذبذب منذ اندلاع الأزمة، إذ حاولت باريس قيادة المبادرات السياسية عبر استضافة مؤتمرات للحوار بين الأطراف الليبية، كما حدث في مايو 2019م، غير أن مقترحها بإجراء الانتخابات في ديسمبر من العام نفسه واجه اعتراضات من الولايات المتحدة وروسيا وعدة دول أوروبية، نتيجة تباين الرؤى بشأن توقيت الحل السياسي وآلياته (عرابي، 2022)

أما التدخل التركي فقد أسهم في تعقيد المشهد بدرجة أكبر، خاصة بعد توقيع حكومة الوفاق الوطني اتفاقية التعاون الأمني والعسكري مع أنقرة، التي شملت أيضًا التفاهم حول ترسيم الحدود البحرية والتنقيب عن النفط في شرق المتوسط. وقد مثّل هذا الاتفاق تحولًا جوهريًا في موازين القوى، حيث عزز النفوذ التركي سياسيًا وعسكريًا، لكنه في الوقت ذاته زاد من حدة الانقسام الداخلي وأضعف فرص التسوية التي كانت ترعاها الأمم المتحدة إن تضارب المصالح بين الفاعلين الإقليميين والدوليين أسهم في إضعاف فعالية البعثة الأممية، وعرقل جهود إعادة بناء مؤسسات الدولة، وفاقم من هشاشة الوضع الأمني والسياسي في ليبيا. (عبدالمنعم ، 2022)

كما أدى تعدد الأجندات الخارجية إلى زيادة التوترات المسلحة وتوسيع نطاق الصراعات المحلية، الأمر الذي جعل تحقيق الاستقرار هدفًا بعيد المنال في ظل تزايد التدخلات المباشرة وغير المباشرة . (عرابي، 2022)

وعليه، يمكن القول إن استعادة السيادة الوطنية الليبية تتطلب معالجة جذرية لمسألة التدخلات الخارجية من خلال بلورة رؤية وطنية موحدة توازن بين المصالح الإقليمية والدولية دون المساس باستقلال القرار الوطني. كما أن الحل السياسي المستدام يستوجب تغليب مصلحة الشعب الليبي على الحسابات الجيوسياسية، والاعتماد على الحوار الداخلي والوسائل الدبلوماسية لتجاوز الانقسامات الراهنة .

الخلاصة ، إن تحقيق السلام والاستقرار في ليبيا لم يعد مسألة وطنية فحسب، بل يمثل ضرورة استراتيجية لأمن المنطقة بأسرها. ومن ثم، فإن أي مقاربة فعالة لحل الأزمة الليبية ينبغي أن تستند إلى الحد من التدخلات الخارجية، وتعزيز دور المؤسسات الوطنية في قيادة عملية الانتقال نحو دولة مدنية ديمقراطية قادرة على حماية سيادتها واستقلال قرارها السياسي .

2.2 انعكاسات غياب الاستقرار على الاقتصاد الليبي

2.2.1 تأثيرات الاضطراب على القطاع النفطي في ليبيا (2011–2025)

يُعدّ النفط العمود الفقري للاقتصاد الليبي؛ إذ يمثل ما يزيد عن 90٪ من الإيرادات العامة ونحو 95٪ من إجمالي الصادرات منذ عام 2011، ومع انهيار النظام السياسي السابق ودخول البلاد في دوامة من الصراعات المسلحة والانقسامات المؤسسية، أصبح القطاع النفطي محورًا رئيسيًا لتقاطع المصالح الداخلية والخارجية، ومؤشّرًا على عمق الأزمة الاقتصادية الناتجة عن غياب الاستقرار السياسي والأمني

.

أ / التطور الكمي للإنتاج النفطي (2011–2025) (World Bank, 2024)

السنة	متوسط الإنتاج (ألف برميل / يوم)	أهم الأحداث المؤثرة	ملاحظات اقتصادية
2010	1.650	استقرار قبل الثورة	إيرادات مرتفعة بلغت نحو 45 مليار دولار
2011	220	اندلاع الثورة وتوقف شبه كامل للإنتاج	خسائر مالية تجاوزت 30 مليار دولار
2012	1.450	استئناف سريع بعد الثورة	تعافٍ مؤقت بدعم من شركات أجنبية
2013	1.400	بداية الإغلاقات في الموانئ النفطية	بداية انقسام مؤسساتي وتأخر التصدير
2014	480	اشتداد الصراع المسلح وانقسام الدولة	انخفاض حاد في الصادرات وتراجع الإيرادات
2015	390	استمرار الانقسام وتراجع الصيانة	ضعف استثمارات الشركات الأجنبية
2016	300	صدامات في الهلال النفطي	توقف شبه تام للإنتاج في بعض المناطق
2017	820	استئناف نسبي بعد اتفاق محلي	ارتفاع طفيف في الإنتاج بفضل إعادة التشغيل
2018	1.000	تحسن أمني مؤقت	ارتفاع العائدات إلى نحو 24 مليار دولار
2019	1.150	استقرار نسبي في الحقول الكبرى	بداية التحضير لموازنة موحدة
2020	121	إغلاق شامل بسبب النزاع	خسائر تتجاوز 10 مليارات دولار في النصف الأول
2021	1.200	اتفاقات لوقف إطلاق النار وإعادة التشغيل	ارتفاع الإيرادات إلى أكثر من 21 مليار دولار
2022	1.200	استمرار الاستقرار النسبي	بداية الخلافات حول توزيع العائدات
2023	1.040	احتجاجات وإغلاقات متقطعة في الموانئ	انخفاض الصادرات بنسبة 6٪
2024	950	أزمة مالية	تراجع الإيرادات بنسبة 8.5٪
2025	1.250 تقديري	تحسن نسبي واستئناف الصيانة	بوادر تعافٍ مشروط بالاستقرار السياسي

يتضح من الجدول أن القطاع النفطي الليبي مرّ بثلاث مراحل رئيسية :

1- مرحلة الانهيار (2011–2016): شهدت البلاد خلالها اضطرابات حادة أدت إلى انهيار شبه كامل للإنتاج وتضرر البنية التحتية الحيوية.
2- مرحلة التعافي المتذبذب (2017–2019): تمت استعادة جزء من الإنتاج، لكن دون استقرار مؤسسي، ما جعل العوائد عرضة للتقلب السياسي.
3- مرحلة التراجع ثم التحسن النسبي (2020–2025): بعد الإغلاقات الكاملة في 2020، تحسن الإنتاج تدريجيًا وصولًا إلى 1.25 مليون برميل يوميًا في 2025، وهو تعافٍ مشروط باستمرار التوافق السياسي وتوحيد المؤسسات المالية.

2.2.2 التضخم ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

تُظهر البيانات الاقتصادية الحديثة أن غياب الاستقرار السياسي والأمني في ليبيا كان له انعكاسات مباشرة على مؤشرات الاقتصاد الكلي، ولا سيما معدلات التضخم ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. فقد أدت حالات الإحتراب الداخلي وإقفال الموانئ النفطية وتوقف تصدير النفط إلى تراجع حاد في الإيرادات العامة وانخفاض موارد مصرف ليبيا المركزي، ما دفعه إلى وقف تمويل الاعتمادات المستندية وتقليص عمليات الاستيراد هذه التطورات أدت إلى تسارع معدلات التضخم نتيجة الارتباط الوثيق للاقتصاد الليبي بالتجارة الخارجية واعتماده الكبير على الواردات.

فكلما تقلصت الواردات ارتفعت الأسعار بشكل ملحوظ، إذ بلغ معدل التضخم 10.9% في عام 2011 مقارنة بـ 2.4% في عام 2010. واستمر هذا الاتجاه في عام 2015 حين ارتفع معدل التضخم إلى 9.8% مقابل 2.4% في عام 2014. وبلغ التضخم ذروته في عام 2016 بمعدل 25.9%، ثم ارتفع مجددًا إلى 28.9% في عام 2017، وهي مستويات غير مسبوقة (مصرف ليبيا المركزي، 2021) .

وفي عام 2019 شهد الاقتصاد الليبي ما يمكن وصفه بـ " التضخم السلبي"، وهو مزيج من الركود الاقتصادي وضعف النمو وارتفاع البطالة، حيث تراوح معدل البطالة بين 18.8% في عام 2012 و19.7% في عام 2020 (Economics، 2023). وتُعد هذه الظاهرة مؤشراً على ما يُعرف بالركود التضخمي، وهي حالة غير مرغوبة اقتصادياً لما تسببه من تآكل في القوة الشرائية وتراجع في النشاط الاقتصادي.

يتضح من ذلك أن أي انخفاض في إيرادات الصادرات النفطية، سواء بسبب تراجع الأسعار أو توقف الإنتاج، يؤدي إلى تراجع مباشر في أداء الاقتصاد الوطني نتيجة السياسات الانكماشية التي يتبناها المصرف المركزي، والتي تشمل الحد من تمويل الواردات وتقليص التحويلات الخارجية. ونتيجة لذلك، ترتفع الأسعار وتتسع السوق الموازية للعملات الأجنبية، ما يؤدي إلى تراجع قيمة الدينار الليبي في السوق السوداء (ديوان المحاسبة، 2016) .

أما بالنسبة لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، فقد شهد انخفاضاً حاداً خلال الأعوام 2014–2017 وكذلك في عام 2020، نتيجة تراجع عائدات النفط الناجم عن النزاعات المسلحة

وإغلاق الحقول والموانئ النفطية، ويُظهر الجدول الإحصائي للفترة (2010–2020) مدى الترابط الوثيق بين معدلات التضخم ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. (الكيلاني، 2024)

2.2.3 السيولة وسعر الصرف

تدهورت الأوضاع المعيشية للمواطنين الليبيين بشكل ملحوظ نتيجة موجات التضخم المتتالية وأزمة نقص السيولة في المصارف التجارية، إضافة إلى الانخفاض الكبير في قيمة الدينار الليبي أمام العملات الأجنبية، وعلى رأسها الدولار الأمريكي وقد تفاقمت هذه المعاناة بفعل الانقسام السياسي بين مؤسسات الدولة، ما أضعف قدرة السلطات النقدية على اتخاذ إجراءات فعّالة للحد من الأزمة.

ومع بداية عام 2020، واجهت ليبيا – كسائر دول العالم – تداعيات جائحة كورونا في ظل ظروف اقتصادية هشة، ما فاقم الأوضاع المعيشية، إذ عانى نحو 10% من الليبيين من عدم كفاية الاستهلاك الغذائي في ديسمبر 2020 (البنك الدولي، 2021) .

كما أشار تقرير البنك الأفريقي للتنمية (2018) إلى أن قرابة ثلث السكان يعيشون تحت خط الفقر الوطني، نتيجة اعتماد الإنفاق الحكومي على إيرادات النفط التي تأثرت سلباً بعدم الاستقرار السياسي والأمني (مطبوعات الأمم المتحدة، 2020).

ورغم ثبات السعر الرسمي للدينار الليبي نسبياً أمام العملات الرئيسة، إلا أن قيمته في السوق الموازية شهدت انخفاضاً حاداً تجاوز 65%، حيث ارتفع سعر الدولار إلى نحو 4 دنانير في أواخر عام 2016م، وقد انعكس تراجع الإيرادات النفطية سلباً على الإنفاق الحكومي والاحتياطيات الأجنبية، ما قلل من قدرة السلطات النقدية على الدفاع عن سعر الصرف الرسمي (البنك الدولي، 2021).

كما أدى الصراع السياسي إلى اتساع الفجوة بين النظام المصرفي الرسمي والسوق الموازية للعملات، إذ فقد الدينار الليبي أكثر من 75% من قيمته بين عامي 2014 و2017، في حين استقر السعر الرسمي عند 1.4 دينار للدولار، بينما بلغ في السوق الموازية نحو 12.39 دينار في عام 2017 (مطبوعات الأمم المتحدة، 2020، صفحة 16).

وفي مارس 2019 خفّض مصرف ليبيا المركزي رسوم سعر الصرف من 183% إلى 163%، ما خفّض السعر الرسمي إلى 3.6 دينار للدولار لاحقاً، وفي ديسمبر 2020، قرر المصرف تعديل السعر إلى 4.48 دينار للدولار الأمريكي في محاولة لتقليص الفجوة بين السعرين الرسمي والموازي (البنك الدولي، 2021، صفحة 2) ، وقد انعكست هذه التعديلات مباشرة على أسعار المستهلكين في ظل اعتماد ليبيا شبه الكامل على الواردات الغذائية.

أما أزمة السيولة، فقد تجسدت في عجز المصارف التجارية عن تلبية طلبات السحب النقدي من الودائع، مما شكل أحد أكبر التحديات أمام المواطنين، وسعياً لمعالجة الأزمة، لجأ المصرف المركزي في طرابلس إلى طباعة عملات نقدية وضخها في السوق، وتبعه المصرف المركزي في البيضاء بخطوة مماثلة إلا أن هذه الإجراءات لم تحقق النتائج المرجوة، بل أدت إلى زيادة حجم النقد المتداول خارج النظام المصرفي، إذ ارتفعت العملة المتداولة لدى الجمهور من 7.6 مليار دينار عام 2010 إلى 27.1 مليار دينار عام 2016، بنسبة زيادة بلغت 266%، ثم إلى 39.7 مليار دينار عام 2020 بزيادة قدرها 422.8% (مصرف ليبيا المركزي، 2017&2021) .

3. الفرص والآفاق المستقبلية للتحول نحو التنوع الاقتصادي

3.1 فرص الإصلاح السياسي وبناء المؤسسات في ليبيا

3.1.1 الحوار الوطني والمصالحة كمدخل للاستقرار.

تمثل عملية التحول نحو التنوع الاقتصادي في ليبيا إحدى القضايا الجوهرية في مسار إعادة بناء الدولة بعد أكثر من عقد من الاضطراب السياسي والصراع المسلح. إذ تُعدّ الثروة النفطية، رغم أهميتها التاريخية في تمويل التنمية، عاملًا مزدوجًا بين تمكين الدولة من الوفرة المالية من جهة، وتعميق التبعية الريعية من جهة أخرى. ومن ثمّ فإنّ أيّ تحول فعّال نحو اقتصاد متنوع لا يمكن أن يتحقق بمعزل عن "إصلاح سياسي مؤسسي" شامل يقوم على المصالحة الوطنية والحوار، بوصفهما الركيزة الأساسية للاستقرار.

منذ عام 2011، واجهت ليبيا أزمة مركّبة تمثلت في ضعف شرعية المؤسسات، وتعدد مراكز القرار، وانقسام الموارد السيادية، الأمر الذي قوض فاعلية السياسات الاقتصادية وأفقد الدولة قدرتها على إدارة العوائد النفطية بكفاءة، وفي ظل هذه البيئة الهشة، أصبح الحوار الوطني أكثر من مجرد آلية سياسية؛ بل تحوّل إلى "مدخل استراتيجي لإعادة هندسة النظام السياسي" بما يضمن إعادة توزيع السلطة والثروة على أسس توافقية (البنك، الدولي، 2024)، فالاستقرار السياسي بوصفه شرطاً مسبقاً للإصلاح الاقتصادي، يرتبط ارتباطاً عضوياً بقدرة الفاعلين الليبيين على تبني مقاربة تصالحية تضمن تمثيلاً عادلاً لجميع المكونات المجتمعية.

أ- الحوار الوطني كأداة لإعادة بناء الثقة المؤسسية:

إن نجاح أي مشروع للتحول الاقتصادي يعتمد على وجود مؤسسات قادرة على التخطيط والتنفيذ والمساءلة غير أنّ ضعف المؤسسات الليبية، الناتج عن الانقسام السياسي والإداري منذ 2014م، جعل من الضروري إعادة بنائها على أساس "شرعية توافقية" تنبثق من عملية حوار وطني شاملة فالحوار لا يقتصر على المصالحة السياسية بين النخب، بل يشمل إعادة صياغة العقد الاجتماعي بما يعيد تعريف علاقة المواطن بالدولة، وتشير الدراسات المقارنة في تجارب التحول ما بعد النزاع إلى أنّ " المصالحة السياسية المستدامة " تسهم في خلق بيئة استثمارية مستقرة، وتشجع على تنويع مصادر الدخل الوطني (Report, Eurafrica Energy، 2024).

في الحالة الليبية يتجاوز الحوار الوطني دوره السياسي ليشكل " آلية لإعادة توزيع الموارد الاقتصادية" وإعادة الثقة في المؤسسات المالية، ولا سيماً مصرف ليبيا المركزي والمؤسسة الوطنية للنفط ، فاستقرار هذه المؤسسات يشكل نقطة الانطلاق لإصلاح أوسع نطاقاً يشمل الحوكمة الرشيدة، وتنظيم سوق العمل، وتفعيل القطاع الخاص كفاعل تنموي بديل عن الدولة الريعية (EIA, 2024)

ب- المصالحة الوطنية كأساس للتنمية الاقتصادية المستدامة:

تُظهر الأدبيات الحديثة في الاقتصاد السياسي أنّ المصالحة الوطنية لا تُختزل في إنهاء النزاع، بل تمتد إلى بناء مؤسسات عادلة قادرة على إدارة الموارد بعدالة وشفافية فغياب الثقة بين المكونات الاجتماعية والجهوية يؤدي إلى تعطيل الإنتاج وتراجع الاستثمار ومن ثمّ، فإن " إدماج المصالحة في عملية صنع القرار الاقتصادي" يُعدّ شرطًا لبناء اقتصاد متنوع يقل اعتماده على النفط، ويعزز القطاعات الإنتاجية مثل الزراعة، الطاقة المتجددة، والخدمات اللوجستية.

من هذا المنطلق، تمثل المصالحة في ليبيا ليس فقط خطوة سياسية ضرورية، بل "فرصة اقتصادية استراتيجية" لتأسيس نظام مالي جديد يعتمد على الشفافية والمساءلة العامة، فإعادة توحيد المؤسسات السيادية، وتفعيل مجالس إدارة وطنية مستقلة، وربط مخرجات الحوار الوطني بخطط التنمية الخمسية، هي مقومات لتحول اقتصادي مستدام يوازن بين العدالة الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية.

3.1.2 مسارات الحلول المؤسسية وفرص إعادة بناء القطاع الأمني :

لعل من نافلة القول إصلاح القطاع الأمني وتوحيد المؤسسات يمثل ركيزة استراتيجية لتحويل ليبيا نحو نموذج اقتصادي متنوع ومستدام. فالتنمية الاقتصادية لا تزدهر إلا على قاعدة أمنية مستقرة تُعيد للدولة قدرتها على إدارة مواردها، وجذب الاستثمار، وحماية مسارات التحول السياسي، ومن هذا المنطلق يبرز البحث عن حلول عملية وفرص واقعية تُمكّن ليبيا من تجاوز اختلالات المرحلة الانتقالية، بالاستفادة من التجارب الدولية التي واجهت تحديات مشابهة كالبوسنة ورواندا وكولومبيا.

1- بناء عقيدة أمنية وطنية موحدة :

أحد أهم مقومات الإصلاح يتمثل في تطوير عقيدة أمنية جديدة تعيد تعريف دور المؤسسة الأمنية بوصفها جهازًا وطنيًا مهنيًا، لا يرتبط بالانقسامات السياسية أو الجهوية. ويمكن الاستفادة من تجربة رواندا بعد 1994، حيث أُعيد بناء العقيدة الأمنية على أساس حماية الدولة والمواطن، وليس حماية السلطة، مما أسهم في توحيد الجهاز الأمني وتعزيز الثقة العامة (Melvin, 2019) في الحالة الليبية، يمكن تحقيق ذلك من خلال:

أ- صياغة مدونة سلوك وطنية تُوحّد المعايير المهنية والأخلاقية.

ب- دمج المفاهيم الحديثة للأمن الإنساني، بما يشمل حماية الحقوق المدنية وتعزيز سيادة القانون.

جـ/ تطوير منظومة التدريب الأمني وفق مناهج موحدة تشرف عليها مؤسسات مركزية.

2- إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية وفق نموذج " دمج– تفكيك – إعادة بناء " :

تشير تجارب البوسنة ، وكولومبيا إلى أن توحيد المؤسسات الأمنية يتطلب خطة مزدوجة تقوم على:

أ- دمج العناصر القابلة لإعادة التأهيل ضمن هياكل الدولة بعد تقييم قدراتهم وخلفياتهم.

ب- تفكيك التشكيلات المسلحة غير القابلة للدمج عبر برامج نزع السلاح وإعادة الإدماج الاجتماعي.

ج - إعادة بناء هياكل القيادة والسيطرة بما يضمن وحدة القرار الأمني.

وفي السياق الليبي، يُعد هذا المسار فرصة واقعية لبناء جهاز أمني متماسك، خصوصا مع تزايد القناعة الوطنية بضرورة إنهاء الانقسام المؤسسي.

3-الفرص التكنولوجية واللوجستية لتطوير القطاع الأمني:

أ- **الرقمنة وبناء منظومات معلومات أمنية:**

تتيح التكنولوجيا الحديثة فرصًا واسعة لتجاوز العوائق التقليدية. إذ يمكن تبنّي منظومات اتصال موحدة تربط بين وزارتي الداخلية والدفاع ،و قواعد بيانات بيومترية للحد من الجرائم وتسهيل تتبع المخاطر، وحدات مراقبة تعتمد على الذكاء الاصطناعي لتحليل التهديدات حيث ساهم تطبيق هذه المنظومات في البوسنة بتعزيز قدرة الدولة على فرض الأمن رغم محدودية الإمكانيات (OSCE، 2020).

ب. **تحديث البنية المادية وتطوير القدرات العملياتية :**

يتطلب الأمن الحديث تجهيزات متطورة تسمح بسرعة الاستجابة، بما يشمل غرف عمليات مشتركة مركزية، و منظومات مراقبة حدودية متعددة المستشعرات، و تدريب وحدات متخصصة في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة إن تحديث هذه القدرات يوفر بيئة مستقرة تدعم التنويع الاقتصادي من خلال حماية الممرات التجارية والبنى التحتية الحيوية.

3.1.3 دور المجتمع الدولي في تثبيت الاستقرار ودعم التحول نحو التنوع الاقتصادي في ليبيا.

يمثل التدخل الدولي في ليبيا أحد أبرز العوامل المؤثرة في مسار التحول السياسي والاقتصادي منذ 2014، إذ واجهت الدولة حالة من العجز الوظيفي شملت تراجع مؤسساتها وفقدانها القدرة على إدارة الأمن والاقتصاد، وهو ما يتوافق مع ما طرحه شوارز(Schwarz, 2005) حول أن الدول الهشة تحتاج دعماً خارجياً لاستعادة القدرة على أداء وظائفها الأساسية، وفي هذا السياق، تبلور دور المجتمع الدولي بوصفه فاعلاً رئيسياً في إعادة تشكيل البيئة السياسية والأمنية، بما يسمح بتثبيت الاستقرار، باعتباره شرطاً ضرورياً لأي انتقال اقتصادي نحو التنوع والتنمية المستدامة.

يتمثل الدور الجوهري للمجتمع الدولي أولاً في دعم مسار التحول السياسي عبر توفير الوساطة وإدارة الحوار بين الأطراف المتنازعة، كما ظهر في عملية ملتقى الحوار السياسي عام 2020 تحت إشراف الأمم المتحدة، وهو ما أسهم في خلق إطار سياسي أكثر قبولاً يمهّد لإعادة بناء الدولة، ويؤكد هيبلر (Hippler، 2005) أن بناء الدولة لا يتحقق إلا من خلال تزامن تحسين الأمن الداخلي مع إصلاح المؤسسات وإعادة دمج النسق السياسي، وهي مهام لم تكن ممكنة في ليبيا دون تدخل دولي منظم، بدءاً من دعم وقف إطلاق النار ووصولاً إلى تعزيز قدرات المؤسسات السيادية وقد لعبت الأمم المتحدة من خلال بعثتها دوراً محورياً في تثبيت الهدنة، ودعم آليات الانتخابات، وتسهيل إعادة توحيد المؤسسات المالية، مما عزز بيئة الاستقرار السياسي الضروري لانطلاق أي إصلاح اقتصادي.

أما من الناحية الاقتصادية، فقد قدّم المجتمع الدولي دعماً مباشراً وملموساً لليبيا عبر برامج التنمية وإعادة الإعمار، وهو ما يشكّل الجانب الأكثر تأثيراً في تمهيد الطريق أمام التحول نحو اقتصاد متنوع. إذ يُعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) أحد الفاعلين الأساسيين في هذا السياق، حيث نفّذ مشاريع واسعة لإعادة تأهيل البنية الأساسية الاقتصادية، بما في ذلك إصلاح الشبكات الكهربائية والمياه في مدن مثل سبها وسرت ودرنة، إلى جانب ترميم أكثر من ثمانين مرفقاً حيوياً خلال الفترة 2017–2023. كما أطلق البرنامج مجموعة من مشاريع دعم سبل العيش التي وفرت آلاف الفرص التدريبية والمهنية، ومولت مئات المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وهو ما أسهم في تحريك الاقتصاد المحلي وإعادة بناء الطبقة الإنتاجية، وفقاً لتقارير (UNDP Libya، 2020 - 2023) .

ويُضاف إلى ذلك الدور المهم للاتحاد الأوروبي الذي قدّم دعماً اقتصادياً واسعاً عبر برامج مثل "دعم الانتعاش الاقتصادي وإعادة الإعمار" (Libya E.، 2023) وبرنامج "ليبيا المعززة اقتصادياً" ، حيث ركز الأول على دعم البلديات في تنفيذ مشاريع اقتصادية محلية، بينما خصص الثاني لتقوية القطاع الخاص وتحسين بيئة الأعمال، وقد نجح في تدريب آلاف رواد الأعمال وتطوير التشريعات التجارية، بحسب بيانات الاتحاد الأوروبي (2019–2023) هذا الدعم يعكس تصوراً دولياً بأن الاقتصاد الليبي لا يمكن أن يتعافى دون تقوية الهياكل المحلية وتعزيز اللامركزية الاقتصادية.

كما لعب البنك الدولي وصندوق النقد الدولي دوراً غير مباشر لكنه حاسم في دعم التحول الاقتصادي، عبر تقديم المشورة الفنية للحكومة الليبية، خاصة في ما يتعلق بإصلاح المالية العامة وإعادة هيكلة الإنفاق وتطوير نظم المحاسبة الحكومية، إضافة إلى مشاركتهما في مراجعات الحسابات

بين فرعي مصرف ليبيا المركزي، وهي خطوة أساسية على طريق توحيد المؤسسة المالية الأعلى في البلاد، (Libya U.، 2021- 2023) كما ورد في تقارير البنك الدولي وصندوق النقد الدولي .

ويشير كوين (Coyne, 2005) إلى أن هذا النوع من التدخل الخارجي يصبح ضرورة عندما تفشل الدولة في إدارة وظائفها الاقتصادية الأساسية، وهو ما ينطبق بوضوح على الحالة الليبية.

من جهة أخرى، قدّمت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) مساهمات فعالة في تنشيط الاقتصاد المحلي، من خلال برامج مثل "معاً نبني" المخصص لدعم البلديات وتعزيز اللامركزية الاقتصادية عبر تمويل مشاريع خدمية وتنموية، وبرنامج "فرصة" الذي دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة عبر التدريب والتمويل التقني، وأسهمت هذه البرامج في تقوية الهياكل الاقتصادية المحلية وتعزيز قدرة المجتمعات على الإنتاج، وفق تقارير (World ، 2021 - 2023) .

إن الدور الحقيقي للمجتمع الدولي في ليبيا لا يتوقف عند حدود المساعدات التقنية أو الدعم المالي، بل يتمثل في إدارة عملية إعادة بناء الدولة نفسها من خلال تعزيز المؤسسات، وتمكين الحوكمة الرشيدة، وتطوير السياسات الاقتصادية، وخلق بيئة مستقرة تسمح ببلورة استراتيجية تنويع اقتصادي واقعية، وهذا ما يتسق مع ما يؤكده (Hehir & Robinson, 2007) بأن بناء الدولة الفعالة يتطلب إصلاحات سياسية ومؤسسية تواكبها سياسات اقتصادية مستدامة، وهو ما سعى المجتمع الدولي إلى تحقيقه في ليبيا عبر دعم الإصلاحات المؤسسية، والمساعدة في تقوية الأجهزة الرقابية، وتطوير القطاعات غير النفطية مثل الزراعة والطاقة المتجددة وريادة الأعمال.

وبذلك يمكن القول إن المجتمع الدولي كان ولا يزال شريكاً أساسياً في مسار الاستقرار الاقتصادي في ليبيا، إذ أسهم في توفير الأسس المؤسسية والفنية التي يحتاجها الاقتصاد الليبي ليبدأ رحلة الانتقال نحو التنوع، بدءاً من إعادة الإعمار ومروراً بدعم القطاع الخاص وانتهاءً بتقوية المؤسسات المالية، وهذا التساند بين التدخل الدولي والتحول الاقتصادي يمثل الأرضية التي يعتمد عليها مستقبل ليبيا في بناء نموذج اقتصادي قادر على الاستمرار دون الاعتماد الأحادي على النفط.

3.2 سياسات واستراتيجيات مقترحة للتنوع الاقتصادي في ليبيا .

يشكّل الاعتماد المفرط على النفط أحد أبرز التحديات البنيوية التي تواجه ليبيا منذ عقود، حيث يمثل هذا القطاع أكثر من 90% من الإيرادات الحكومية (IMF, 2021) وقد أدى ذلك إلى هشاشة الاقتصاد الوطني وضعف قدرته على امتصاص الصدمات الخارجية، مما جعل التنويع الاقتصادي ضرورة استراتيجية وليس مجرد خيار تنموي (UNDP، 2022) ويهدف هذا المطلب إلى تحليل السياسات والاستراتيجيات المقترحة لتنويع الاقتصاد الليبي عبر ثلاثة محاور رئيسية: تطوير القطاعات الإنتاجية غير التقليدية، تنويع مصادر الدخل الوطني، وتطوير رأس المال البشري، وتستند هذه المقاربة إلى الأدبيات العربية والدولية التي بحثت في نماذج التنويع في الدول الريعية (البستاني، 2019)

3.2.1 سياسات تطوير القطاعات الإنتاجية غير التقليدية.

يمثل تطوير القطاعات غير النفطية مدخلاً رئيسياً لتقليل الاعتماد على العائدات النفطية ويبرز قطاعا " الصناعات التحويلية" و" القطاع الزراعي" كخيارين ذوي جدوى عالية في السياق الليبي، بالنظر إلى توفر الموارد الأولية والمساحات الزراعية الواسعة . (البنك الدولي، 2020)

أ-دعم قطاع الصناعات التحويلية:

1-**تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة عبر الحوافز الضريبية :** تؤكد التجارب الدولية أن الصناعات الصغيرة والمتوسطة تمثل العمود الفقري للاقتصادات المتنوعة وبالنسبة لليبيا، فإن تبني حوافز ضريبية — مثل إعفاءات ضريبية للسنوات الأولى من التشغيل، وخفض الرسوم الجمركية على المعدات — من شأنه تخفيض تكاليف الإنتاج وتحفيز ريادة الأعمال الصناعية، كما يمكن إدخال نظام الضريبة على القيمة المضافة المخفضة للصناعات الإنتاجية الجديدة لتعزيز تنافسيتها، إلى جانب تبني إجراءات ميسّرة لتسجيل الشركات، وهو ما يوصي به البنك الدولي في ممارسات البيئة الاستثمارية . (OECD، 2020)

2- **توفير المناطق الصناعية المتخصصة:** تُعد المناطق الصناعية المتخصصة أحد أدوات التنمية الصناعية الحديثة، إذ تعمل على تجميع الأنشطة الصناعية ضمن بيئة مجهّزة ببنى تحتية متطورة، مما يخفض تكاليف الإنتاج ويعزز التكامل الصناعي (ERF, 2019).وفي ليبيا، يمكن التركيز على إنشاء مناطق متخصصة في:

- الصناعات الغذائية المعتمدة على المنتجات الزراعية المحلية.
- الصناعات البتروكيميائية الخفيفة.
- الصناعات البلاستيكية والمواد الإنشائية.

كما يُقترح اعتماد نموذج «المدن الصناعية الذكية» التي تستخدم أنظمة إدارة طاقة متقدمة، وهو توجه أثبت فعاليته في دول مثل الإمارات والسعودية (KAPSARC، 2022).

ب-تطوير القطاع الزراعي والريفي

يمتلك القطاع الزراعي إمكانات كبيرة، لكنه يعاني من محدودية الإنتاجية نتيجة ضعف البنية التحتية ونقص التكنولوجيا .

1-**تنويع المحاصيل الزراعية ذات القيمة المضافة العالية:** يمكن لليبيا التركيز على محاصيل مستدامة ذات مردودية اقتصادية، مثل: الزيتون ليبيا من بين أعلى الدول إنتاجاً للفرد، التمور، المحاصيل الطبية والعطرية: " كالزعتر وإكليل الجبل، محاصيل البيوت المحمية" التي تحقق إنتاجية عالية في البيئات الجافة، ويشير البنك الدولي (2020) إلى أن اعتماد محاصيل ذات قيمة مضافة يشكل ركيزة لتعزيز الأمن الغذائي وتقليل فاتورة الواردات.

2-إدخال التقنيات الزراعية الحديثة : تسهم التقنيات الزراعية الحديثة في رفع الإنتاجية وخفض تكاليف التشغيل عبر: الزراعة الدقيقة (Precision Agriculture) باستخدام المستشعرات، أنظمة الري الذكي وتقليل الفاقد المائي، الطائرات المسيّرة لمراقبة المحاصيل، استخدام البيانات الضخمة لتوقع الأمراض الزراعية، وتوصي منظمة FAO بتبني هذه التقنيات في الدول ذات الموارد المائية المحدودة، وهو ما ينطبق على ليبيا بشكل كبير (FAO، 2021).

3-دعم سلاسل القيمة الزراعية وربطها بالأسواق العالمية: يحتاج القطاع الزراعي في ليبيا إلى بناء منظومة متكاملة تشمل الإنتاج والتخزين والنقل والتسويق والتصدير، ويمكن تعزيز القيمة المضافة عبر إنشاء مراكز تعبئة وتغليف حديثة وفق المعايير الدولية، دعم التعاونيات الزراعية لتجميع الإنتاج ورفع القدرة التفاوضية، فتح قنوات تصدير للأسواق الأوروبية والأفريقية، وتشير دراسات التنمية الريفية في شمال إفريقيا إلى أهمية تطوير سلاسل القيمة لرفع الدخل الريفي وتحسين الإنتاجية (UNDP، 2022) .

3.2.2 استراتيجية تنويع مصادر الدخل الوطني.

يُعدّ خلق مصادر جديدة للدخل خطوة جوهرية لتقليل الاعتماد على النفط ومن بين القطاعات الواعدة في ليبيا يبرز " قطاع السياحة" و" الطاقة المتجددة. "

أ-الاستثمار في السياحة:

1- **تطوير السياحة البيئية، الثقافية، والتراثية:** تمتلك ليبيا أحد أكبر المخزونات الأثرية الرومانية والإغريقية في المنطقة، إضافة إلى مدن تاريخية مثل غدامس المصنفة ضمن التراث العالمي (UNESCO، 2020) يمكن تطوير هذا القطاع عبر حماية المواقع الأثرية وإعادة تأهيلها، تصميم مسارات سياحية متكاملة تربط الشواطئ بالمدن القديمة والصحراء، تنمية السياحة البيئية في مناطق مثل جبال أكاكوس ووادي الحياة هذه الأنماط السياحية تشهد طلباً متزايداً عالمياً، خاصة بعد اتجاه الأسواق السياحية نحو المنتجات البيئية.

2 - تحسين البنية التحتية السياحية: يحتاج القطاع السياحي إلى بنية تحتية مناسبة تشمل: تحديث المطارات والموانئ، تطوير الفنادق بمختلف تصنيفاتها، تحسين خدمات النقل الداخلي، وضع معايير وطنية للخدمات السياحية، وتشير تجارب المغرب وتونس إلى أن تحسين البنية التحتية كان عاملاً حاسماً في مضاعفة أعداد السياح (البستاني، 2019) .

ب - الطاقة المتجددة:

1-**الاستثمار في الطاقة الشمسية وطاقة الرياح:** تتمتع ليبيا بأعلى معدلات الإشعاع الشمسي في المنطقة (KAPSARC، 2022)، ويمكن للدولة تبني خطط لإنشاء : محطات طاقة شمسية واسعة النطاق، مزارع رياح في المناطق الساحلية، وحدات إنتاج لا مركزية للطاقة في المناطق الريفية، يؤكد صندوق الطاقة المتجددة الدولي أن الدول النفطية تستطيع عبر هذا المسار توفير جزء كبير من استهلاكها المحلي للطاقة (IRENA، 2020) .

2- **تشجيع الشركات المحلية على تصنيع مكونات الطاقة المتجددة:** يمكن للدولة دعم الصناعة المحلية عبر برامج تمويل للمشاريع التي تنتج الهياكل المعدنية للألواح الشمسية، البطاريات، أنظمة التثبيت، أجزاء توربينات الرياح يسهم هذا التوجه في خلق وظائف جديدة وتعزيز القيمة الصناعية المحلية، وهو ما نجحت فيه دول مثل مصر والمغرب (IRENA، 2020).

3.2.3 استراتيجية تطوير رأس المال البشري.

يتفق الخبراء على أن رأس المال البشري هو العامل الأكثر تأثيراً في نجاح عمليات التنويع في الدول الريعية (IMF، 2021).

أ- إصلاح منظومة التعليم:

1-تطوير المناهج لتلبية متطلبات سوق العمل المستقبلية: يجب أن تتجه المناهج إلى مهارات الاقتصاد الرقمي، الذكاء الاصطناعي والبرمجة، ريادة الأعمال، التعليم الفني والتطبيقي وقد أوصت الأمم المتحدة بأهمية مواءمة التعليم مع متطلبات الاقتصاد الجديد لتحقيق نمو مستدام (UNDP, 2022).

2- تعزيز البحث العلمي الجامعي: لتحقيق اقتصاد معرفي، يجب رفع التمويل المخصص للبحث العلمي، وربط الجامعات بالصناعة، إنشاء مراكز ابتكار وحاضنات أعمال جامعية تشير دراسات التنمية إلى أن الدول التي رفعت إنفاقها على البحث العلمي حققت معدلات نمو أعلى (OECD، 2020)

.

ب - التدريب والتأهيل:

1-**توفير برامج تدريب مهني في القطاعات الواعدة:** يعد التدريب المهني أداة فعالة لرفع مهارات القوى العاملة في المجالات المرتبطة بتنويع الاقتصاد مثل الصناعة والزراعة والسياحة والطاقة المتجددة. ويمكن الاستفادة من برامج التعاون الدولي مثل برامج الاتحاد الأوروبي ووكالات التنمية (Forum، 2019).

2- دعم مشاركة المرأة في سوق العمل : تشير الدراسات إلى أن رفع مشاركة المرأة يعزز الناتج المحلي الإجمالي بنسبة قد تصل إلى 12% في الدول العربية (World, Bank، 2020)، ويمكن لليبيا تحقيق ذلك عبر برامج دعم المشاريع النسائية، توفير بيئة عمل مرنة، التدريب الموجّه للقطاعات الإنتاجية.

ج- سياسات جذب المواهب العالمية :

1- **تسهيل استقطاب الخبراء الدوليين:** يتطلب ذلك تبسيط قوانين الإقامة والعمل، إنشاء برامج "خبراء زائرين"، تشجيع الشركات الأجنبية على نقل المعرفة.

2- **برامج تبادل معرفي مع الجامعات العالمية:** تسهم اتفاقيات التوأمة والتبادل الأكاديمي في نقل المعرفة وتطوير الكفاءات، وهي ممارسة شائعة في الدول التي تتجه نحو تنويع اقتصادي سريع (OECD، 2020) .

يمثل التنويع الاقتصادي في ليبيا عملية معقدة تتطلب رؤية وطنية شاملة وتنسيقاً بين السياسات القطاعية والتعليمية والاستثمارية، وقد أظهر التحليل أن ليبيا تمتلك فرصاً كبيرة في قطاعات الصناعة والزراعة والسياحة والطاقة المتجددة، إضافة إلى قدرة معتبرة على بناء رأس مال بشري قادر على قيادة التحول، ويظل نجاح هذه العملية مرهوناً بتعزيز الحوكمة، وتحسين البيئة الاستثمارية، وترسيخ الاستقرار المؤسسي.

الخاتمة

في خاتمة هذا البحث، يتضح أن الاستقرار السياسي يشكل ركيزة أساسية للتحول نحو تنوع اقتصادي مستدام في ليبيا، حيث يُمثل البيئة الملائمة لجذب الاستثمارات وتنشيط القطاعات الاقتصادية البديلة بعيداً عن الاعتماد المفرط على النفط ، كما أن الأزمات السياسية والانقسامات المؤسسية والتهديدات الأمنية تعامل كعوائق كبرى أمام هذا التحول، مما يستوجب العمل على إصلاح شامل للمؤسسات السياسية والأمنية لدعم التنمية الاقتصادية.

النتائج:

1- الاستقرار السياسي يعزز من قدرة الدولة على رسم وتنفيذ سياسات اقتصادية رشيدة وفعالة.

2- غياب الاستقرار السياسي أدى إلى تعميق الاعتماد على الاقتصاد الريعي خاصة النفط، مع وجود فرص محدودة للتنويع الاقتصادي.

3- الانقسام السياسي والمؤسسي يلقي بظلاله السلبية على أداء الاقتصاد والاستثمار وفرص النمو.

4- هناك إمكانيات واقعية لتنمية قطاعات مثل الزراعة، السياحة، والطاقة المتجددة في ظل بيئة مستقرة.

5- دور المجتمع الدولي والشراكات الإقليمية يمكن أن يكون داعماً أساسياً لتحقيق التنوع الاقتصادي.

التوصيات:

1- تبني حوار وطني شامل بهدف تحقيق تسوية سياسية وتوحيد المؤسسات، وبناء شرعية سياسية تقود إلى استقرار دائم.

2- ضرورة إصلاح النظام الأمني لتوحيد الأجهزة الأمنية وبناء ثقة مجتمعية تعزز من بيئة الاستثمار والتنمية.

3- تشجيع الاستثمار في القطاعات البديلة وتحديث البنية التحتية الاقتصادية والزراعية.

4- إنشاء صندوق سيادي لإدارة عائدات النفط وضمان استدامتها، مع تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد.

5- تعزيز دور القطاع الخاص وتطوير رأس المال البشري من خلال برامج التعليم والتدريب المهني.

6- التعاون الدولي لإعادة الإعمار ودعم البرامج التنموية كمحركات رئيسية للتحول الاقتصادي.

قائمة المراجع والمصادر

أولاً: القرآن الكريم:

1. سورة إبراهيم، الآية: 26.

ثانياً: المراجع العربية:

أ- المعاجم:

1. أبوالفضل ابن المنظور. (1994). " لسان العرب". بيروت، لبنان: دار صادر.

2. منير البعلبكي، ومنير البعلبكي. (د.ت). " المورد الحديث ". بيروت: دار العلم للملايين.

ب- الكتب:

1. الخليلي، فؤاد. (2018). " المشاركة السياسية في النظم الديمقراطية الحديثة " (ط1). عمان: دار وائل للنشر.

2. خالد الربيعي. (2020). "العلاقة بين المشاركة السياسية والاستقرار السياسي في المجتمعات النامية". بغداد: دار الأكاديميون.

3. جلال محمد الجطلاوي. (2021). " مدى جاهزية المؤسسات الأمنية لإدارة الأزمات والكوارث ". طرابلس، ليبيا: كلية الدراسات العليا للعلوم الأمنية.

4. عبد الله الحاسي. (2020). "دراسة تمهيدية عن الاقتصاد في ليبيا: الواقع والتحديات والآفاق"، ج1. لبنان: مطبوعات الأمم المتحدة.

5. علي النصراوي. (2019). "التنمية السياسية والمواطنة الفاعلة في الوطن العربي". بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

6. عماد حسين عبدالله. (1993). "عملية اتخاذ القرار الشرطي". القاهرة: مكتبة الأنجو المصرية.

7. محمد البستاني. (2019). "إفريقيا: إستراتيجيات تنويع الاقتصاد في شمال". بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

8. محمد العساف. (2017). "العدالة الاجتماعية وأثرها في تحقيق الاستقرار السياسي". عمان: دار وائل للنشر.

9. محمد أمين لزعر. (2014). "سياسات التطوير الاقتصادي: التجارب التجريبية والعربية" (المجلد 1). الكويت: المعهد العربي للتخطيط.

10. محمد ضياء الدين محمد. (2013). "الانشقاقات الحزبية وأثرها على الاستقرار السياسي في السودان". دار الألوكة للنشر.

11. محمد هيكل. (2014). "الشرعية السياسية والاستقرار في النظم الحديثة" (ط1). بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.

12. ناصر حمود. (2020). "العدالة الاجتماعية بين النظرية والتطبيق في المجتمعات النامية". بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

13. يوسف عبد الرحمن. (2021). "الإصلاح السياسي والاستقرار في الدول العربية: مقاربة تحليلية". بغداد: دار الحكمة.

ج- الدوريات :

1. أحمد مصطفى عرابي. (2022). "دور بعثة الأمم المتحدة في ليبيا: النجاحات والإخفاقات". مجلة السياسة والاقتصاد، 401–422.

2. الدليمي، علي حسين. (2020). "التنويع الاقتصادي في دول الخليج العربي: التحديات والآفاق". مجلة الإدارة العامة، 193–220.

3. أنور القرعان. (يونيو 2013). "التنويع الاقتصادي في مجلس التعاون الخليجي". مجلة التعاون الصناعي، العدد 105، ص25.

4. بازينة، ب. ي، & غسان، ي. (يوليو 2021). "التنويع الاقتصادي وأثره على النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي". مجلة الدراسات الاقتصادية، 26–36.

5. جواد كاظم. (2013). "ظاهرة الاقتصاد الريعي". مجلة دراسات اقتصادية.

6. حسين أحمد قاسم. (يناير 2019). "دور القوى الخارجية في العملية السياسية: حالة ليبيا". مجلة سياسات عربية، 61–75.

7. رائد نايف حاج سليمان. (مارس 2009). "الاستقرار السياسي ومؤشراته". مجلة الحوار المتمدن.

8. الشمري، س. م. (2020). "التنويع الاقتصادي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة". مجلة الاقتصاد والتنمية، 45–68.

9. سعاد الهاشمي. (2019). "العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة في الوطن العربي". مجلة عربية علمية.

10. سليمان رمضان الكيلاني. (يونيو 2024). "أثر عدم الاستقرار السياسي على الاقتصاد الليبي (2011–2020)". مجلة الدراسات الاقتصادية والأعمال، 202–218.

11. محمد الشيمي. (2012). "الاقتصاد الريعي والدولة الريعية: دراسة نظرية". مجلة البحوث الاقتصادية.

12. محمود عبدالفضيل. (1985). "الاقتصاد الريعي: خصائصه وآثاره على التنمية". مجلة الاقتصاد العربي.

13. مرعي عمر مسعود بانيى. (2017). "العلاقات بين الاستقرار السياسي والتنمية السياسية". مجلة كلية التجارة، العدد الرابع، ص401.

14. مسعود، مرعي عمر. (2019). "العلاقة بين الاستقرار السياسي والتنمية السياسية". مجلة العلوم السياسية، 33–50.

15. مروة محمد عبدالمنعم. (أكتوبر 2022). "تأثير الحرب بالوكالة على الدول الإفريقية (ليبيا نموذجًا)". مجلة البحوث والدراسات الإفريقية.

د- التقارير:

1. البنك الدولي. (2020). "مراقبة الاقتصاد الليبي".

2. البنك الدولي. (2021). "تقرير عن الاقتصاد الليبي".

3. البنك الدولي. (2024). "آفاق الاقتصاد الليبي: مسارات نحو النمو المستدام".

4. ديوان المحاسبة الليبي. (2016). "التقرير السنوي".

5. مصرف ليبيا المركزي. (2017 & 2021). "نشرة الإحصاءات الاقتصادية السنوية".

6. مصرف ليبيا المركزي. (2021). "التقرير الاقتصادي السنوي".

7. مطبوعات الأمم المتحدة. (2020). "تقرير التنمية البشرية في ليبيا".

Third Foreign language references:.

A- Books

1. Fukuyama, F. (2004). *State-building: Governance and world order in the 21st century*. Cornell University Press.
2. Hippler, J. (2005). *Nation-building: A key concept for peaceful conflict transformation?* Pluto Press.
3. Mahdavy, H. (1970). *Patterns and Problems of Economic Development in Rentier States*. Oxford University Press.
4. Rotberg, R. I. (2003). *State Failure and State Weakness in a Time of Terror*. Brookings Institution Press.
5. Weber, M. (2008). *Politics as a Profession*. Cambridge University Press.

B- Periodicals :

1. Ross, M. L. (2001). "Does Oil Hinder Democracy?" *World Politics, 53*(3), 325–361.
2. Schwarz, R. (2005). "Post-conflict Peacebuilding: The Challenges of Security, Welfare and Representation". *Security Dialogue*, 446–449.

C- Reports

1. Wardak, A. (2004). "Building State Legitimacy through Security Governance". University of Birmingham.
2. Bank World. (2021–2023). "Libya Economic Monitor". World Bank.
3. Economic Research Forum. (2019). "Diversification Strategies in Arab Economies".
4. European Union Delegation to Libya. (2023). "Economic Recovery and Private Sector Support Reports".
5. FAO. (2021). "Agritech and Food Security in North Africa".
6. IMF. (2021). "Economic Diversification in Resource-Rich Countries".

7. International Crisis Group. (2015). "The Libyan Political Agreement and Security Sector Reform".
8. International Monetary Fund. (2024). "Libya: Article IV Consultation — Staff Report".
9. IRENA. (2020). "Renewable Energy Prospects for North Africa".
10. KAPSARC. (2022). "Pathways for Economic Diversification in Oil-Dependent Economies".
11. Mouret & Conway. (2014). "Libya's Security Environment". French Ministry of Foreign Affairs.
12. OECD. (2020). "Economic Diversification and Innovation Policies".
13. OSCE. (2020). "Stabilization and Conflict Prevention Activities".
14. UNDP. (2022). "Human Development and Economic Transformation in North Africa".
15. UNESCO. (2020). "World Heritage Sites in Libya".
16. United Nations. (2013). "Report of the Secretary-General on UNSMIL".
17. USAID Libya. (2021–2023). "Program Performance and Impact Reports".
18. World Bank. (2020). "Libya Economic Monitor: Navigating Transformation".
19. Eurafrica Energy. (2024). "The Energy File of Libya". Brussels.

E- International Information Network:

1. Economics. (2023). "Libya Economic Data Overview". تم الاسترداد من economics.com.
2. International Monetary Fund. (2024). "Libya: Article IV Consultation — Staff Report". تم الاسترداد من DOI: 10.5089/9798400281075.002.